



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي.

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: مالية

التخصص: مالية



أثر تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر ما بين مدة 1980-2023

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: بوعلي هشام

إعداد الطالبين:

خلف الله أيمن

بلوز ياسين

نوقشت وانجزت علنا بتاريخ:/...../2025

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- 1- د. لحول..... رئيسا
- 2- د. بوعلي هشام..... مشرفا ومقررا
- 3- د. مغنية..... مناقشا

السنة الجامعية: 1445-1446 هـ / 2024 - 2025 م



شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

أولاً وقبل كل شيء، نحمدك يا رب كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك،
ونشكر لك ما أنعمته علينا من نعم لا تُحصى، ومن بينها توفيقك لنا في إنجاز هذا العمل
المتواضع.

ثم أفضل الصلاة وأزكى السلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله
وصحبه أجمعين

يسرنا ويشرفنا في نهاية هذا العمل أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "د.بوعلي
هشام" اعترافاً بجميله على قبوله الإشراف على مذكرتنا وعلى توجيهاته ونصائحه.
كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على تفضلها بمراجعة هذا العمل ومناقشته.
وفي النهاية تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير وكل أمانينا أن يحظى عملنا المتواضع هذا
بالقبول.

شكراً

الإهداء

قال تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: 105]

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

فبعد مسيرة دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب،

ها نحن اليوم نقف على عتبة تخرجنا. نقطف ثمار تعبنا ونرفع قبعتنا بكل فخر، اللهم لك

الحمد قبل أن ترضى و لك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

إلى الوالدين الكريمين، وإلى الأخوة والأخوات، والأصدقاء ورفقاء الخطوات الأولى

والأخيرة في المسار الدراسي، وإلى جميع الأساتذة الذين درسونا خلال سنوات الدراسة

ابتداءً من المرحلة الابتدائية إلى غاية المرحلة الجامعية.

نهدي لكم جميعاً هذا العمل المتواضع



الملخص



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2023، بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية. اعتمدت الدراسة على منهجية قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل. أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم وكل من عرض النقود، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، والنمو الاقتصادي، بينما كان تأثير أسعار النفط معنويًا فقط على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، التضخم، الاقتصاد الجزائري، نموذج ARDL ، التحليل القياسي.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of oil price fluctuations on inflation in Algeria during the period 1980–2023, given Algeria's rentier economy reliant on hydrocarbon revenues. The research employed a quantitative approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to assess both short- and long-term dynamics. The results reveal a long-run equilibrium relationship between inflation and variables such as money supply, government spending, exchange rate, and economic growth, while oil prices showed a statistically significant impact only in the short run.

Keywords: Oil prices, Inflation, Algerian economy, ARDL model, Econometric analysis.

الصفحة	المحتويات
	شكر وتقدير
	الإهداء
	ملخص الدراسة
VI	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لأسعار النفط والتضخم	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: الإطار النظري
02	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار النفط
02	الفرع الأول: ماهية أسعار النفط
06	الفرع الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط
12	الفرع الثالث: مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري
16	المطلب الثاني: الأساسيات النظرية في التضخم
16	الفرع الأول: مفاهيم حول التضخم
24	الفرع الثاني : تصنيفات التضخم
29	الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للتضخم
35	المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار النفط والتضخم
35	الفرع الأول: علاقة أسعار النفط و التضخم
37	الفرع الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري
39	الفرع الثالث: تطور أسعار النفط والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)
42	المبحث الثاني: دراسات سابقة
43	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

46	المطلب الثاني: الدراسات بالغة الأجنبية
47	المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسات
	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: جانب التطبيقي دراسة قياسية حول أسعار النفط و أثرها على التضخم في الجزائر
50	المبحث الأول: منهجية الدراسة
50	المطلب الأول: مفهوم منهجية التكامل المشترك
53	المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية (السكون) (جدر الوحدة)
58	المطلب الثالث: خطوات تطبيق منهجية التكامل المشترك ARDL
62	المبحث الثاني: نتائج الدراسة
62	المطلب الأول: نموذج الدراسة
67	المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك باستخدام نموذج انحدار الذاتي للفجوات الموزعة
74	المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة القياسية
76	خلاصة الفصل
78	الخاتمة:
	المصادر و المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
64	الجدول (01): جدول اختبار Phillips–Perron (PP)
65	الجدول (02): اختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF)
67	الجدول رقم (03): اختبارات التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL)
68	الجدول (04): Bounds Test
69	الجدول (05): الاختبار تقدير المعلمات الاجل الطويل
70	الجدول (06): تقدير المعلمات الاجل القصير
72	الجدول (07): اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Tes
72	الجدول (08): اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
13	الشكل رقم (01): منحى نسبة مساهمة العوائد النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر فالفترة (2000-2019)
14	الشكل رقم (02) منحى يبين العوائد النفطية من سنة 2000 الى سنة 2019
22	الشكل رقم (03): مخطط يمثل التداخل بين التضخم بالتكاليف و التضخم بالطلب
26	الشكل رقم (04): مقارنة بين تطور أنواع التضخم حسب حدته
41	شكل رقم (05) يمثل تطور أسعار النفط و معدلات التضخم 1990-2019
71	الشكل رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج
73	الشكل رقم (07): اختبار الاستقرار



المقدمة



في السنتين الأخيرتين، شهدت الساحة الاقتصادية العالمية ظاهرة متلازمة ارتفاع معدلات التضخم وأسعار النفط، بدرجات متباينة بين الدول والمناطق. ولم تقتصر تداعيات هذه الظاهرة على الدول النامية أو ذات الاقتصاديات الهشة، بل طالت كذلك الدول المتقدمة التي شكلت بؤرتها الرئيسة. فقد ساهم الارتفاع الكبير في أسعار النفط، خاصة في ظل التداعيات الاقتصادية والصحية لجائحة كوفيد-19، في تعميق الضغوط التضخمية الناتجة عن اختلالات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين.

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على أسعار المنتجات التامة الصنع في الأسواق المتقدمة، قبل أن تنتقل آثارها إلى بقية دول العالم المستوردة. ولم تقتصر موجة الارتفاع السعري على السلع النهائية، بل شملت كذلك المواد الأولية، مما فاقم من حدة الأزمة. وتجلّى ذلك بوضوح في مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار السلع الغذائية، الذي بلغ ذروته في يناير 2022 ليسجل 135.7 نقطة، وهو ما يعكس عمق الأزمة واتساع نطاقها الجغرافي والقطاعي على حد سواء.

إن ارتفاع أسعار النفط مع التضخم في إن واحد لم تكن وليدة اليوم بل شهدت محطات اقتصادية عديدة هذه الظاهرة، ففي الفترة بين 1973-1975 شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ليشهد العالم معه ظاهرة التضخم الركودي لم تشهده المدارس الاقتصادية السابقة من قبل ووقع نفس الأمر في سنة 2008، ومن هنا تكمن أهمية هذا الموضوع حيث يتدخل رجال الاقتصاد على مستوى البنوك المركزية والمؤسسات العالمية للتنبه بمخاطر التضخم وارتفاع مستويات الأسعار التي تقترب من 100 دولار للبرميل الواحد وهذه المخاوف تتبعها سياسات اقتصادية وآثار اجتماعية واقتصادية وجب التصدي لانعكاساتها.

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه آنفاً، يتضح أن موجة التضخم الحالية لا يمكن إرجاعها فقط إلى ارتفاع أسعار النفط، بل تعود كذلك إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اتبعت في أعقاب جائحة كوفيد-19، لا سيما السياسات النقدية غير التقليدية التي اعتمدت بهدف تحفيز الطلب وتقليص تداعيات الأزمة الصحية. وقد ساهمت هذه السياسات، وعلى رأسها التوسع النقدي وزيادة السيولة، في تأجيج معدلات التضخم على نحو غير مسبوق.

وفي هذا السياق، برز جدل واسع بين مختلف المدارس الاقتصادية حول مسببات التضخم وآليات معالجته، حيث يرى أنصار المدرسة الكينزية الجديدة، الذين يحظون بوزن معتبر في توجيه السياسات الاقتصادية المعاصرة، أن التضخم مرتبط بشكل وثيق بالتوقعات المستقبلية للفاعلين الاقتصاديين وبالسياسات النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية.

ففي حين أقر فيليبس (1958) في منحناه الكلاسيكي بوجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والتضخم، وساهم إدموند فيلبس (Phelps) عام 1968 في تطوير هذا التصور من خلال إدخال مفهوم "معدل البطالة غير المتسارع للتضخم (NAIRU)" ، والذي يفترض أن التضخم ينخفض عندما يقترب الاقتصاد من مستوى البطالة الطبيعي ويرتفع حين يتجاوزه، فإن السياسات النقدية الحالية تركز على دعم الطلب الفعال وخلق فرص العمل التي فُقدت نتيجة الإغلاق الاقتصادي الذي رافق الجائحة، وذلك عبر ضخ المزيد من السيولة وتحفيز الإنفاق، وهي إجراءات ساهمت، من جهة، في إنعاش النشاط الاقتصادي، لكنها أسهمت، من جهة أخرى، في ارتفاع معدلات التضخم بشكل لافت.

بعيدا عن هذا الجدل في مسببات التضخم الحالي فإن الجزائر تعيش موجة تضخم كبيرة هي الأخرى وليست بمعزل عن العالم في المقابل تشهد أسطر نقطها ارتفاع كبير.

وهذا ما يقودنا الى طرح الإشكالية التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

1. الإشكالية الرئيسية للدراسة

تعتبر الجزائر من الاقتصادات الريعية المعتمدة بشكل كبير على صادرات البترول ومشتقاته لتمويل الخزينة العمومية وتغطية حاجات السوق المحلي، مما يجعل الاقتصاد الوطني حساسا بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. في هذا السياق، تطرح الإشكالية الجوهرية للدراسة نفسها كالتالي:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار البترول العالمية على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2023، وما طبيعة هذا التأثير في الأجلين القصير والطويل؟

2. الاسئلة الفرعية:

- ما هي أبرز خصائص سوق النفط العالمي، وما العوامل التي تفسر تقلبات أسعاره؟
- كيف أثرت هذه التقلبات على الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل اعتماده الكبير على صادرات المحروقات؟
- ما هي محددات التضخم في الجزائر، وكيف تطور خلال نفس الفترة في ظل السياقات الاقتصادية المختلفة؟
- كيف تفسر الأدبيات الاقتصادية العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، وما الإطار النظري المناسب لتحليل هذه العلاقة؟

- لى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر على المديين القصير والطويل، وفق نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL؟

3. الفرضيات الرئيسية للدراسة

استنادا إلى الأدبيات الاقتصادية والنظرية العامة للعلاقة بين أسعار النفط والتضخم، تم بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

- تؤثر أسعار البترول بشكل معنوي على معدل التضخم في الجزائر في الأجل القصير.

الفرضية الثانية:

- يوجد تأثير طويل الأجل لأسعار البترول على التضخم في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

- لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع هكذا، وإنما كان لمجموعة من الأسباب منها:
- الرغبة في التعرف على أسعار النفط وواقعها في البيئة الاقتصادية الجزائرية.
- الرغبة في معرفة مدى تأثير تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر
- يعتبر موضوع أسعار النفط من المواضيع الحديثة التي تستدعي الدراسة الرغبة الذاتية والميول الشخصي في دراسة موضوع أثر تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر.
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة جديدة تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر.

أهداف الدراسة

- إن الهدف من قيامنا بهذه الدراسة هو محاولة منا لإظهار عدة جوانب:
- إبراز أثر تغير أسعار النفط على التضخم في الاقتصاد الجزائري
- تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم و سعر النفط في الجزائر
- تحليل العلاقة الديناميكية بين تغيرات سعر النفط و أثرها على التضخم في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة حول التعرف على تغيرات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها وأثرها على التضخم في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى إبراز العلاقة التي تربط بين سعر النفط والتضخم في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

أ-دوافع ذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع
- حب الاطلاع والبحث في هذا الموضوع بما أنه ضمن تخصصنا

ب-دوافع موضوعية:

- حداثة الموضوع.
- نقص المعرفة حول أثر تغيرات أسعار النفط على التضخم في الجزائر .

تقسيمات الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الموضوع محل البحث إلى ثلاث فصول، بالإضافة الى المقدمة والخاتمة حيث حاولنا الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للإشكاليات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

تطرقنا من خلال المقدمة العامة إلى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح الإشكالية الرئيسية للبحث والتي تضم مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما تضمنت المقدمة العامة مجموع الفرضيات التي يقوم عليها البحث إضافة الى أسباب اختيار الموضوع، أهمية وأهداف البحث، المنهج المتبع

أما فيما يخص فصول البحث كان الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية لأسعار النفط و التضخم في الجزائر والذي تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن الإطار المفاهيم لأسعار النفط، والمبحث الثاني الأساسيات النظرية في التضخم، أما المبحث الثالث فيتضمن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر.

أما الفصل الثاني فيشمل الدراسات السابقة، والذي أيضا يتضمن ثلاث مباحث المبحث الأول يشمل الدراسات باللغة العربية، أما المبحث الثاني فيشمل الدراسات باللغة الأجنبية، أما فيما يخص المبحث الثالث فيشمل دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة قياسية حول أسعار النفط وأثرها على التضخم في الجزائر، المبحث الأول منهجية الدراسة ، أما المبحث الثاني التكامل المشترك لمنهجية ARDL، أما فيما يخص المبحث الثالث فهو عبارة عن نتائج الدراسة.



الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لأسعار النفط
والتضخم



تمهيد:

تعتبر صناعة البترول المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث تتجلى أهميته أكثر وضوحا من حيث قدرته على توليد الدخل، بالإضافة إلى الآثار المضاعفة لأنشطته النهائية، كتمويل المشاريع الكبرى من الإيرادات المتأتية من القطاع المركز، بالإضافة إلى البنية التحتية الاجتماعية.

غير أن هذا المصدر الطاقوي الرئيسي يخضع لتقلبات حادة على مستوى الأسواق الدولية، وعلى ضوء هذه الخلفية فإن هذا العمل بني على أساس أن الجزائر تعتمد وبشكل كبير على عائدات التصدير التي تمثل في المتوسط أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، مما يشكل خطرا على الميزانية الحكومية ولهذا فقد شكلت التطورات في السوق العالمية للنفط جدلا واسعا لدى صانعي السياسات، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط.

الجزائر كغيرها من الدول الربعية تتوقف سياستها الاقتصادية وخططها التنموية على العائدات البترولية، وهو ما جعل باقي المتغيرات الاقتصادية ذات صلة كبيرة بأسعار البترول، الحكومة الجزائرية هي المالكة لكل الشركات النفطية وبالتالي هي المتحكم الأول والأخير في تصدير هذا المورد وفي توزيع عائداته على الأعوان الاقتصادية وبالتالي هي الممرر الأول لكل تغير في أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الاقتصادية فضلا عن التضخم بالمقابل من أجل قياس نسبة التضخم، تحدد أسعار سلة المستهلك ذلك وبالتالي من المفروض أن يعتمد تمرير تغيرات أسعار البترول على مدى تحكم الدولة في مكونات سلة المستهلك إن صح التعبير أو على علاقة سلة المستهلك بتغيرات أسعار النفط.

المبحث الأول: الدراسة الادبية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار النفط

1- ماهية أسعار النفط

1.1. مفهوم سعر النفط

قبل الخوض في سعر النفط لابد التطرق إلى شرح مفهوم "النفط" الذي هو عبارة عن كلمة لاتينية petroleum التي تنقسم إلى قسمين:

- "pett" وتعني الصخر.

- "roleum" 1، التي تعني "زيت الصخر" (مولود، 2009، صفحة 03).

وهو سائل اسود لزج يتكون من عنصرين هما الهيدروجين والكربون أما الهيدروجين فغاز وإما الكربون فعادة صلبة توجد بكثرة في الصور الفحم أو الجرانيت المستعمل في أقلام الرصاص وباتجاه هاذين العنصرين بنسب معينة مع ذرات عناصر أخرى يتكون البترول أو الزيت الخام (عبدالله، 2020، صفحة 13)

أما السعر فهو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها، أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج. (قويدري، 2009، صفحة 59)

ومن خلال هذه التعريفات فإن سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة التغطية معبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة ومكان معلوم وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية، سياسية ومناخية ... الخ وكذلك طبيعية السوق السائدة حينها.

مع العلم أن العلاقة بين سعر النفط وقيمتها هي علاقة غير ثابتة بل متغيرة بسبب تأثير وتدخل العديد من العوامل الأساسية أو الثانوية والمرتبطة أساسا بطبيعة هذه السلعة وكيفية استغلالها إنتاجها واستهلاكها وظروف استغلال هذه السلعة الإستراتيجية. (بوفلح، 2001، صفحة 2)

1.2. أنواع سعر النفط

السلعة النفطية أسعار عديدة في السوق النفطية ومن أكثر الأنواع شيوعا واستخداما نميز مايلي:

1.1.2-السعر: هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهرت هذه الأسعار الأولى مرة في الوم.أ عام 1880 ابن تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات إنتاج النفط، وقد كان ستاندر دوايل لنيوجرسي يحدد السعر المعلن من قبل الشركات

النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدولة التي تنتمي إليها، ويتميز السعر المعلن انه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم تكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس الاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح (الرومي، 2000، صفحة 29)

2.1.2- السعر السوقي الحقيقي: هو عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات أو الخصم النقدي أو التسهيلات المتنوعة والتي يتفق عليها بين الأطراف للمتباعدة لقيمة السلعة النفطية موضع البيع والشراء نسبة مئوية تخضع من السعر المعلن أو تسهيلات الدفع. (أمل، 2013، صفحة 23)

3.1.2- السعر الفوري: يعرف على انه سعر الوحدة البترولية للمتباعدة أنيا او فوريا في السوق النفطية الحرة، هذا السعر بحمد القيمة السليمة النفطية نقديا في السوق الحرة النفطية المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة وبصورة آنية. (الدوري، 1983، صفحة 8)

4.1.2- سعر التحويل: هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى ، ويمكن ان يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الام ، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر و التعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط (حسين، 1992، صفحة 320)

5.1.2- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر للمعادل الكلفة انتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربع بصورة أساسية العائدة للدول المانحة لاتفاقيات الثروة النفطية (قويدر، صفحة 63) حيث يساوي:

$$\text{سعر الكلفة الضريبية} = \text{كلفة الإنتاج} + \text{عائد الحكومة.}$$

عائد الحكومة = الربح + الضريبة.

6.1.2- سعر الإشارة: ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر توسط بين السعر المعلن والسعر للمتحقق، ويتم احتسابه بناء على معرفة وتحديد توسط السعر المعلن والمتحقق لمدة سنوات.

3. التطور التاريخي لأسعار النفط

مر تسعير النفط عبر الأسواق الدولية عبر مراحل مختلفة ترجع إلى حسب التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، ومنه يمكن تقسيم تطوراته إلى المراحل الزمنية التالية:

1.3. مرحلة ما بين 1950 - 1970 تمثل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تميزت بالتوسع السريع وهي المرحلة المرتبطة بأعمار الضواحي بالولايات المتحدة الأمريكية وبالانتعاش الاقتصادي في دول أوروبا واليابان، وتحول النفط من وقود أمريكي إلى وقود عالمي، رغم أنه بقي مقتصرًا إلى حد كبير على دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والاتحاد السوفيتي سابقا.

2.3. مرحلة ما بين 1970 - 1980 تميزت هذه المرحلة بانحياز الطلب على النفط في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وإعادة ظهور الإنتاج خارجا لأوبك، وعدم قدرة منظمة الأوبك على الحفاظ على مستوى عالي للأسعار، والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصتها داخل السوق حيث تراجعت طاقتها إلى الإنتاج بمقدار النصف، وخلال هذه الفترة حدثت أول أزمة بترولية.

3.3. مرحلة ما بين 1980 - 2000 لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب على النفط وليس من الدرجة التي تحد من الاستثمارات وابتداء من 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت زيادة تدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، كما شهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها وهنا أيضا حدثت الطفرة الثانية البترولية.

4.3. مرحلة ما بين 2000-2008 وهي مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، تميزت بداية هذه المرحلة بنمو الطلب على الطاقة في أغلب الاقتصاديات الصاعدة وخاصة في الصين بمعدلات نمو غير مسبقة حيث أنه ارتفع حجم الطلب تقريبا إلى الضعف، وشهدت أيضا هذه الفترة الارتفاع المتواصل وغير المسبوق في أسعار النفط والتي بلغت مستوى تاريخي 147 S للبرميل منتصف 2008، وعلى عكس ما كان يعتقد الخبراء من ارتفاع أسعار النفط سوف يؤدي إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي، فقد كان الاقتصاد العالمي ينمو هو الآخر بمعدلات جيدة.

5.3. مرحلة ما بين 2008-2013 بدأت مع بداية الأزمة المالية العالمية التي رافقها تراجع كبير في الطلب بأكثر من 1% سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008، وهذا بدوره أدى إلى انهيار الأسعار إلى عتبة 30 \$ للبرميل ثم عادت لتستقر بين 70 و 80 للبرميل حاليا، وحسب الخبراء فإن الأسعار ستعاود الارتفاع بعد نهاية الأزمة ولكن يختلفون في تقدير عمر الأزمة المالية فمنهم من يعتقد أنها ستستمر من سنتين إلى ثلاثة سنوات، ومنهم من يرى أنها ستستمر إلى أكثر من خمس.

6.3. مرحلة 2014 إلى يومنا هذا وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم، بعد عقابا جماعيا إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم و الو.م.أ رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك

معاوقة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج، ولم تكن هذه المرة الأولى التي تستخدم سلاح النفط ضد روسيا و إيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ثمانينات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانية موسكو وطهران.

4. خطر سعر النفط

تعريف خطر سعر النفط يمكن أن يعرف خطر سعر النفط على أنه الخطر الناجم عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم توازن في السياسة الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها، وقد أد بروزه في أوائل عقد سبعينات القرن الماضي، إلى بروز أبعاد لم تكن موجودة مسبقاً كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية وأصبح واحد من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة النفط وعولمة الطاقة وإلى غزو واحتلال الدول المنتجة للنفط"(حسين س.، 2013، صفحة 9).

خطر النفط على الدول المصدرة للنفط وهو خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط خصوصاً بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناجتها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تصل أحياناً إلى 99% من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي ويكون هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة(العيداني، 2015، صفحة 04).

خطر سعر النفط على الدول المستوردة وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول. نستنتج مما تقدم بأن خطر سعر النفط هو عبارة عن حاصل

جميع الخطرين السابقين

$$\text{خطر سعر النفط} = \text{خطر التصدير} + \text{خطر الاستيراد}$$

إن الخطر بشروطه يؤثر في الموازنات العامة للدول المصدرة والدول المستوردة للنفط، والذي بدوره أوجد الحاجة لبناء استراتيجيات التحوط من قبل الدول المصدرة والمستوردة. ولخطر سعر النفط على مستوى أي دولة ثلاثة أبعاد هي : (الخطر السياسي والخطر الاقتصادي والخطر المالي ويقاس هذا الخطر بمقاييس إحصائية بحتة مثل (مقاييس التشتت المطلقة النسبية) ، أي أن هناك علاقة بين خطر سعر النفط والأخطار التي ترافقه في كل دولة ويسمى بالخطر القطري المركب.

الخطر القطري المركب للدولة (1) الخطر السياسي + الخطر الاقتصادي الخطر المالي

وبإعطاء وزن نسبي للخطر السياسي (50%) باعتبار النفط سلعة مسببة ولكل من الخطر الاقتصادي

والخطر المالي (25%)، فإن الخطر المركب للنفط للدولة (x) كما يلي:

$$\text{الخطر القطري المركب للدولة } 100\% = 50\% + 25\% + 25\%$$

مما تقدم نستنتج بأن خطر سعر النفط كان ولا يزال وسيظل طالما بقي النفط المصدر الرئيسي للطاقة المؤثر الأكبر في السياسات الاقتصادية العامة وفي السياسات المالية خاصة حيث يمثل الوزن النسبي الأعلى في كل من الإيرادات والنفقات العامة، وللدول المصدرة والمستوردة على حد سواء. إن جميع هذه الصور أربكت الموازنة العامة لجميع تلك الدول المصدرة والمستوردة) وهذا ينطبق على جميع دول العالم التي تعاني من مخاطر وإشكاليات تقلب أسعار النفط الخام العالمية (حسين س.، مرجع سابق، صفحة 10).

2- العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط:

1. العوامل المحددة لسعر النفط

ومن أهم العوامل المحددة والمؤثرة في تقلبات أسعار النفط العالمية نذكر:

1.1 - العرض والطلب والاحتياطي البترولي: هناك عدد من المحددات التي يخضع لها العرض العلمي للنفط من أهمها مجد الطلب على النفط وسعره، أين يمثل العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، كما يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبسياسة الدولة للمنتجة للنفط ومدى حاجاتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلى احتياجاتها المالية، أين عرف الاحتياطي العلمي تزايد ملموس خلال الخمسين سنة الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت والجدير بالذكر أن حوالي 57 بالمائة من الاحتياطي العالي تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط

2.1 - التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية: من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها : ة التي لها تأثير على أسعار البترول:

أ. **منظمة الدول المصدرة للبترول: (OPEC)** تم تأسيسها في أعقاب الهيمنة التي مارستها بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية على سوق النفط، من خلال تشكيل تكتلات احتكارية شبيهة بالكارتل، ما أدى إلى التحكم في أسعار النفط بصورة أدت غالبًا إلى انخفاضها، ملحقه بذلك أضرارًا جسيمة باقتصاديات

الدول المنتجة. وبناءً على ذلك، تم الاتفاق خلال اجتماع عقد في بغداد بين 10 و14 ديسمبر 1960 على إنشاء منظمة الأوبك، بهدف رئيسي يتمثل في الحفاظ على أسعار النفط عند مستويات مناسبة تضمن مصالح الدول المنتجة، وتوفير دخل مستقر لها، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة الوطنية على ثرواتها النفطية، وتنظيم عمليات الاستخراج والنقل والتسعير بما يحقق سيادتها الاقتصادية.

ب الوكالة الدولية للطاقة (IEA) ظهرت هذه الوكالة كرد فعل مباشر لأزمة السويس عام 1956، وما تبعها من ارتفاع حاد في أسعار النفط خلال عامي 1973 و1974، حيث هدفت إلى توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة للطاقة في مواجهة نفوذ منظمة الأوبك. وقد سعت هذه الوكالة إلى تحقيق أهدافها المعلنة من خلال وضع برنامج عمل منسق بين الدول المستهلكة للطاقة، يركز على تعزيز أمن الإمدادات، وترشيد الاستهلاك، وتطوير مصادر بديلة للطاقة، إضافة إلى تنمية التعاون التقني وتبادل المعلومات بين أعضائها لمواجهة التحديات المرتبطة بسوق الطاقة العالمي.

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك

- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

2. العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض مستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط ، لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 بمجموعة من الصدمات موزعة كمايلي:

الأزمة النفطية عام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث في سنة 1973 تقرر المنظمة رفع الأسعار من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار للبرميل.

الأزمة النفطية عام 1979: تميزت بالارتفاع المفاجئ للأسعار سنة 1979 من 13 دولار إلى 32 دولار إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

الأزمة النفطية عام 1986 في عام 1986 تميزت الأسعار بالانخفاض الشديد بحيث وصلت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.

الأزمة النفطية عام 1998 في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية الهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر ix من نفس السنة.

الأزمة النفطية عام 2004 تميزت الأسعار في هذه السنة بالارتفاع المتواصل ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدئ العمل بنظام السلة في عام 1987

الأزمة النفطية عام 2008: ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني بنهاية عام 2007 حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في عام 2007 وفي بداية عام 2008 كسرت حاجز 80 دولار وفي شهر مارس من نفس السنة كسرت حاجز 100 دولار للبرميل في نفس السنة للمرة الأولى ثم يعود للانخفاض ويستقر في حوالي 94 دولار للبرميل

الأزمة النفطية عام 2014 إن أزمة أسعار البترول التي تفاقمت هذه السنة تسببت في ضربات موجعة للبورصات العربية والعالمية بدأت مع الخلاف الروسي الأوكراني وما تبعه من وعيد أمريكي بضرب سعر البترول ليصل إلى 50 دولار للبرميل وقد امتدت أسعار النفط في الانخفاض خلال العام 2015 و 2016 لتصل إلى أدنى مستوى لها في حدود 40 دولار للبرميل، ليعرف مطلع العام 2017 بعض التحسن التدريجي حيث سجل ما يقارب 47.92 دولار للبرميل

3. المؤثرة في العوامل العرض والطلب التي تؤثر في أسعار النفط

تتعدد العوامل المرتبطة بعرض النفط والطلب عليه وتفاوت في تأثيرها على الأسعار من مكان إلى آخر ومن وقت لآخر ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1.3- العوامل المرتبطة بعرض النفط من بين أهم العوامل التي تتعلق بالعرض نذكر:

- تتسم صناعة النفط بعدد من الخصائص الهيكلية والفنية التي تجعلها معقدة ومتشعبة من حيث الإنتاج والتسعير والسياسات. فمن جهة، تتميز الصناعة بتكاملها الرأسي والأفقي، وتعدد مراحل إنتاجها، إضافة إلى تنوع البدائل المتاحة لتوليد الطاقة، ما يزيد من تعقيد آليات السوق. كما أن أهداف وسياسات المنتجين تتباين

بشكل كبير، حيث تختلف أولويات الدول الأعضاء في منظمة أوبك عن تلك الخاصة بالمنتجين من خارج المنظمة، مما يخلق تضارباً في التوجهات ويؤثر على استقرار السوق.

- علاوة على ذلك، فإن أسواق العديد من عناصر الإنتاج المرتبطة بصناعة النفط تخضع لاعتبارات احتكارية أو شبه احتكارية، تسعى من خلالها الجهات المسيطرة إلى التأثير على تسعير النفط بما يخدم مصالحها الخاصة. كما أن التكنولوجيا المستخدمة في مختلف مراحل الإنتاج تخضع بدورها لاحتكار عدد محدود من الدول والشركات الكبرى، وهو ما يمنحها نفوذاً غير مباشر في تحديد الأسعار وتوجيه السوق.

- وتعد تكاليف إنتاج النفط متباينة بشكل واضح بين الدول المنتجة، حيث تسعى كل دولة إلى الحفاظ على سرية بياناتها الإنتاجية والمالية، ما يصعب من عملية المقارنة الموضوعية. كما تتسم مرونة عرض النفط بالانخفاض، الأمر الذي يجعل السياسات التسعيرية تختلف بشكل جوهري بحسب اتجاهات الأسعار في السوق العالمية.

- ويضاف إلى ذلك أن أنواع النفط المنتجة تختلف من حيث الكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت، ما يؤثر بدوره على جودة النفط وسعره في الأسواق. وأخيراً، فإن تفاوت حجم الاحتياطات النفطية بين الدول المنتجة يؤدي إلى تباين استراتيجياتها وسياساتها، لا سيما بين الأجلين القصير والطويل، وهو ما يعكس التعدد الكبير في المصالح الوطنية والأولويات الاقتصادية ضمن السوق النفطية العالمية.

2.3- العوامل المرتبطة بالطلب على النفط من بين أهم العوامل التي تتعلق بالطلب نذكر :

- يتحدد الطلب على النفط باعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، حيث تختلف أسعار النفط في الأسواق العالمية تبعاً لاختلاف مستويات الطلب على تلك المنتجات. وتعتمد مرونة الطلب على النفط بدورها على مرونة الطلب على مشتقاته، والتي تتأثر بدرجة توفر البدائل. وبوجه عام، تُعد مرونة الطلب على النفط منخفضة، ومن المتوقع أن تظل كذلك ما لم يتراجع اعتماد التكنولوجيا على النفط، ويُتاح نطاق أوسع من البدائل الفعالة لمشتقاته.

- ويلاحظ أن التكنولوجيا المرتبطة بالسلع والخدمات المكملّة لاستخدام النفط تتطور بوتيرة أسرع نسبياً مقارنة بتكنولوجيا البدائل، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة استهلاك النفط، ومن ثم التأثير في حجمه المطلوب. كما أن ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة في العديد من الصناعات والأنشطة التي تعتمد على النفط يؤدي إلى تعديل حجم الطلب الكلي عليه.

- من جهة أخرى، يختلف الطلب على النفط بين الدول تبعاً لتفاوت معدلات النمو الاقتصادي وبرامج التنمية، ما يؤدي إلى تباين واضح في مستويات الاستهلاك. كما يُسجل في هذا السياق تصاعد دور الدول المستهلكة والشركات النفطية الكبرى في التحكم في الطلب، سواء من خلال تحديد أسعار المنتجات النهائية، أو

عبر فرض الضرائب المرتفعة ونسب الأرباح، وهو ما يضيف بُعداً تنظيمياً مؤثراً في هيكل الطلب العالمي على النفط.

3.3- آثار ارتفاع أسعار النفط

تترتب عن ارتفاع أسعار النفط عدة آثار منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، سياسي على الاقتصاد العالمي والدول النامية.

أولاً: تباين آثار ارتفاع أسعار النفط إيجاباً وسلباً بين الدول وعلى المديين القصير والطويل يمكن توضيح هذه الآثار كما يلي (فتحي و أحمد الخولي، صفحة 477):

تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية و حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها إلى الدول النامية والمصدرة للنفط

عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على النفط المستوردة

إعادة تخصيص الموارد الصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط لتوليد الطاقة وبالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغي الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار

انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة، مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في فترات ضعف السوق.

يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ ومنافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط، أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي في المدى الأطول إلى انخفاض الأسعار وقد يكون بصورة كبيرة ومفاجئة في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت.

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عن ارتفاع أسعار النفط

لقد ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة

اقتصاديات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها من اختلال على الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا أن معظم دول العالم كانت قادرة على التكيف مع أسعار النفط المتصاعدة وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي، ويفضل تبني غالبية الدول النامية برامج إصلاحية ومالية مكنتها من امتصاص الزيادة في أسعار النفط إلا أن ارتفاع الأسعار سنتي 2010-2011 تجاوز سعر البرميل 100 دولار، إضطرت الدول إلى تبني مجموعة من

الإجراءات والتدابير كان من أهمها تقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية، رفع أسعار المشتقات النفطية على المستهلك النهائي الأمر الذي انعكس سلباً على شريحة واسعة من المستهلكين من أصحاب الدخل المتوسط والمنخفضة خاصة في الدول النامية. ومن بين هذه الآثار تذكر (المزيني، صفحة 340):

الآثار الاقتصادية : تتمثل بشكل رئيسي في دول الشرق الأوسط وفنزويلا وأمريكا، ورغم انخفاض الدولار بشكل متكرر، ولكن ذلك لم يخفف كثيراً من حجم الإيرادات النفطية كما كان يتوقع، كان النصيب الأوفر من العوائد المالية هي لدول الشرق الأوسط باعتبارها الدول التي زادت إنتاجها بنسب كبيرة لتخفف من ضغط الطلب العالمي عليها وبهدف خفض الأسعار.

لقد عرفت الدول العربية كيف تستفيد من ارتفاع العائدات النفطية فسجلت موازنتاتها فوائض وزادت نسب الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية والشؤون الاجتماعية وغيرها مما جعل التأثيرات الإيجابية لهذه الإيرادات ظاهرة بوضوح، فإن أهم ما يميز هذه الفترة عن سابقتها هو توجيه الإيرادات المزدهرة نحو خدمات الاقتصاديات المحلية، حيث أن هناك مؤشرات إلى بقاء الثروة المالية في الداخل وسعيًا لاستغلال الفرص المالية المتاحة، ولعل أبرز هذه انعكاسات هذه الظاهرة قد ظهر من خلال الازدهار الذي تشهده أسواق الأسهم الخليجية في الوقت الحاضر قليباً مثلاً أفردت نحو 20 مليون دولار الصندوق تقديم القروض الميسرة لليبيين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما السعودية أعلنت خططا لإعادة الاقتطاعات من مشاريع العمل الاجتماعي، وذلك برصد 11 مليار ريال سعودي لهذه المشاريع على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى اتجاه شركات نفط حكومية في الكويت والسعودية وإيران إلى إقامة مصاف نفطية في الهند من خلال مشروعات مشتركة، وعليه لم تقع الدول النفطية إلى زيادة الإنفاق والإحجام عن توظيفه بتنمية مشاريعها الاقتصادية.

الآثار الاجتماعية تعاني شعوب الدول النامية من تدني مستويات المعيشة والأجور والبطالة فمن الطبيعي أن تحدث تداعيات اقتصادية من ارتفاع أسعار النفط، كذلك السلع المرتبطة بمشتقات النفط، الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات اجتماعية، ومن هذه الآثار ما يلي:

-ارتفاع أسعار المواد والسلع والخدمات المختلفة وضعف الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق بعض المعامل وتسريح عدد من العمال

-ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معاناة أصحاب الدخل المتوسط والمنخفضة وهم شريحة واسعة في الدول النامية؛

-ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد والسلع المختلفة يؤدي إلى امتصاص جزء كبير من دخول ذوي الدخل المتوسط والمنخفض

-ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إجبار الحكومات على سحب الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ورفع أسعار البنزين والسيارات ووقود التدفئة وغيرها.

-الآثار السياسية يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إحداث تداعيات سياسية منها:

-حدوث جملة من الاحتجاجات والاضطرابات نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار

المشتقات النفطية

-دفع الحكومات إلى عمل حزمة من الإجراءات كتقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية

-ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يواجه انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب الحاكمة.

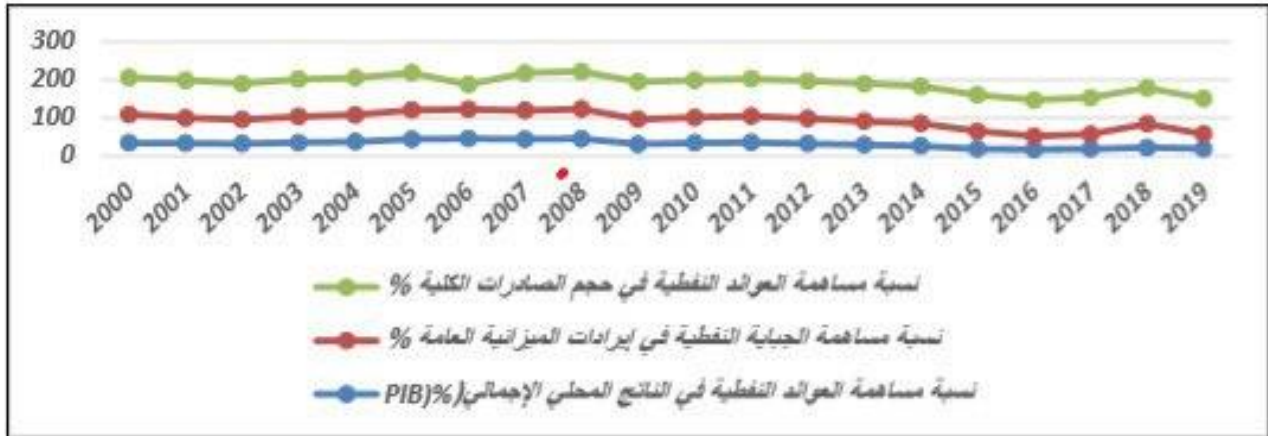
3- مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري

1. مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج. إذ نجد أن مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تمثل نسبة كبيرة قاربت 50% في بعض الأحيان. وهذا راجع كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على ما يدره القطاع النفطي من عوائد هذا بالإضافة إلى سيطرتها على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، إذ تمثل ما قيمته 98 % من مجموع الصادرات الكلية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. والتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، أما فيما يخص إيرادات الميزانية العامة فهي تساهم بنسبة معتبرة من خلال الجباية النفطية، والتي تأخذ حصة الأسد من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العامة، بحيث فاقت نسبة المساهمة 70%، وهذا ما يؤكد اهتمام الدولة بشكل كبير بالقطاع النفطي فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني وهذا ما سوف يوضحه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (01): منحى نسبة مساهمة العوائد النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في

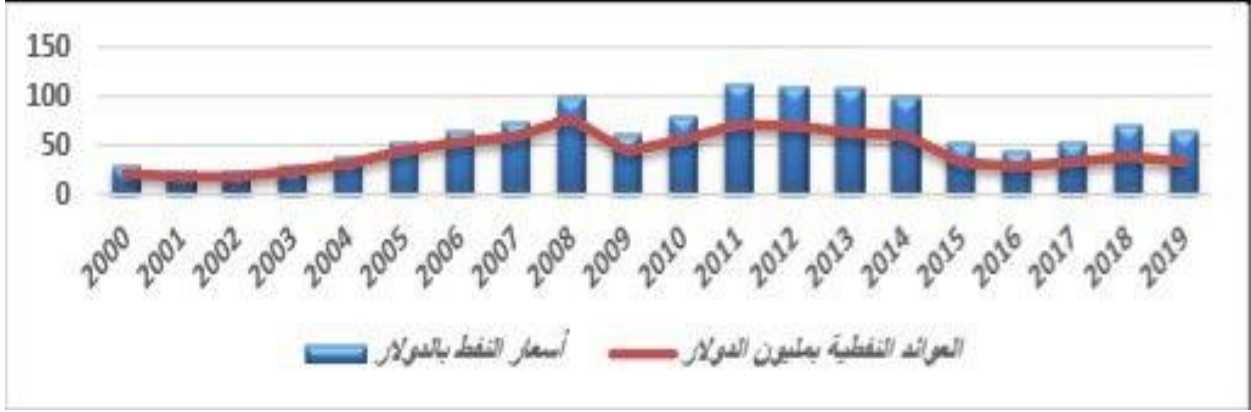
الفترة (2000-2019)(خادية و حاكمي بوحفص، 2021)



2. تطور العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تسيير اقتصادياتها، فحجم العوائد النفطية هو الذي يحدد التتميمات المالية داخل الدولة، هذا ما جعل الجزائر تدرك أهميتها في تمويل مشاريع التنمية لديها، كما أنها الطريق الوحيد الواجب إتباعه من أجل الخروج من حالة التخلف التي تعيشها منذ استقلالها إلى يومنا هذا، هذا ما جعلها مركز اهتمام من طرف الحكومة الجزائرية، خاصة بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط بعد أزمة 1973 وأزمة 1986. وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال رصد التطورات التي مرت بها العائدات النفطية في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية 2019 من خلال الشكل التالي: (خادية و حاكمي بوحفص، 2021، صفحة 36)

الشكل رقم (02) منحني يبين العوائد النفطية من سنة 2000 الى سنة 2019 (خادية و حاكمي بوحفص، 2021)



نلاحظ من خلال الشكل التالي أن قيمة العوائد النفطية بلغت سنة 2000 ما قيمته 21419 مليون دولار لتتخفص سنة 2002 إلى 18.484 مليون دولار لينعطف منحني العوائد النفطية نحو الصعود المتواصل ابتداء من سنة 2003 لتسجل ما قيمته 23.939 مليون دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط نتيجة الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات في القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج من المستوى الذي تحقق في الأشهر الأحد عشرة الأولى من السنة، وكذا الزيادة في الطلب العالمي على النفط في البلدان الصناعية (التقرير السنوي لبنك الجزائر . (2002) لتواصل في ارتفاعها لتحقيق سنة 2008 أقصى قيمة لها بما يعادل 77.361 مليون دولار نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهده سعر النفط بحيث وصل إلى 99.1 دولار للبرميل الواحد، وهذا راجع إلى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة كذلك إلى زيادة نمو الطلب الصيني، لتتخفص سنة 2009 بعد تدهور سعر النفط إلى 61.6 دولار للبرميل، لتعاود الارتفاع مرة أخرى بحيث بلغت سنة 2011 قيمة 71427 مليون دولار بعد أن حقق سعر النفط قفزة نوعية منذ سنوات إذ وصل إلى 112.9 دولار للبرميل وهذا نتيجة زيادة الطلب على النفط بسبب التعافي الاقتصادي العالمي على الرغم من أن التحركات السعرية خلال الأيام الماضية، والتي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها عددا من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا، إلى جانب الصحو التي شهدتها أسواق السلع. ومنها النفط الذي شكل جذبا كبيرا للمستثمرين بسبب تراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد بن عوالي 2016 صفحة (122)، لتعود للانخفاض سنة 2012 بـ 1623 مليون دولار لتسجل قيمة 69,804 مليار دولار.

ومع التراجع المستمر الذي عرفته أسعار النفط وخصوصا سنة 2014 بحيث انخفض سعر البرميل الواحد من النفط من 109.1 دولار سنة 2013 إلى 99.1 دولار سنة 2014، ليواصل في الانخفاض ويسجل ما قيمته 448 دولار سنة 2016، هذا ما أدى إلى انخفاض في العوائد النفطية من 38,872 62.804 مليون دولار سنة 2013 إلى 28.221 مليون دولار سنة 2016، لتقفز سنة 2018 إلى مليون دولار، إلا أن ذلك لم يدم طويلا فقد انخفضت سنة 2019 إلى 33,243 مليون دولار بسبب الأوضاع التي عاشتها السوق النفطية من اضطرابات التي أدت إلى الانخفاض المحسوس في المعدل السنوي لسعر النفط على الرغم من تسجيله لأقوى أداء فصلي منذ سنة 2009 خلال الربع الأول من سنة 2019 مقارنة بالسنة الفارطة، وبعد ذلك الانخفاض هو الأول منذ سنة 2016، ويأتي ذلك على خلفية تأثرها بعوامل عديدة ومتشابكة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاسات سلبية على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط سنة 2019 (الاربعون، 2019، صفحة 28)

وعليه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر، فهي رهينة تقلب أسعار النفط في السوق العالمية. هذا ما يؤدي إلى التأثير على المتغيرات الكلية للاقتصاد في الجزائر وبالأخص المالية العامة لأن التقلبات المعاكسة لأسعار النفط غالبا ما تؤدي إلى انحراف نتائج المالية العامة عن الاتجاه الذي سطرت له نظرا للنسبة الكبيرة التي تمثلها العوائد النفطية من الإيرادات العامة للدولة، هذا ما يؤكد لنا العلاقة المتوصل إليها سابقا والتي تربط كل من العوائد النفطية وأسعار النفط

3. آثار انخفاض العائد النفطي على الاقتصاد الجزائري

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي
- تقلص الإنفاق العام بسبب تراجع الإيرادات النفطية

ومع ذلك كان من المفترض ألا يقل الإنفاق الحكومي بنفس نسبة نقص الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية، أي العوائد النفطية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في الموازنات العامة للدولة حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الجزائر باعتبارها من الدول المصدرة للنفط إذ أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.

وكذلك أدى انخفاض أسعار النفط إلى تعرض بعض البنوك إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، وزادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون مما اضطرها إلى إعادة جدولة ديونها.

ومن جهة أخرى يحفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى أسفل وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول في الوقت نفسه نجد انخفاض أسعار النفط وما تلاه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على النفط في بعض الدول المصدرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الحديثين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج، وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول الانخفاض حجم احتياطياتها أو للمصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي وإحلال النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول.

المطلب الثاني: الأساسيات النظرية في التضخم

1- مفاهيم حول التضخم

يعتبر التضخم من أهم الموضوعات التي شغلت حيزا كبيرا من الأبحاث من طرف المحللين والمفكرين، خاصة من حيث تتبع مصادره، وقبل التطرق إلى ذلك نقف عند أهم تعاريفه.

1. مفهوم التضخم

تتعدد كثيرا المفاهيم الخاصة بالتضخم تبعا وتعدد الزوايا التي ينظر منها للظاهرة، ولتعدد واختلاف الضوابط والاسم التي يعتمد عليها في ذلك، حيث تختلف تعاريف التضخم حسب:

- الأسباب المنشئة له:

- خصائصه ومظاهره.

وتتناسب هاته التعاريف وتتداخل كل منها مع التحليل الفكري للنظريات التي تختلف باختلاف الزوايا التي تقسرها بها الظاهرة وأزماتها.

-تعريف التضخم حسب معيار الأسباب المنشئة له:

بتصفحنا لأغلب الدراسات النظرية للتضخم نجد أنها تعرف الظاهرة في الغالب بناء على المصادر المسببة لها، وباختلاف هذه الأخيرة بين النظريات الاقتصادية : يختلف مفهوم التضخم، ما بين:

1.1-التعريف النقدي للتضخم (حسب النظرية الكمية النقدية)

تقترح النظرية الكمية للنقود مجموعة من الفرضيات والمسلمات الأساسية لتدعيم فكرة أن النقود تحكم الأسعار، مرتكزة على عدة نقاط(صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، 2004، صفحة 141) ، سنتناولها في التحليل الفكري للظاهرة التضخمية.

وتعد هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير التضخم : بأنه ظاهرة نقدية بحثة، وعرفته بأنه كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف بطبيعة الحال يقتضي أن الزيادة في كمية النقد هي السبب في حدوث ضغوط تضخمية.(حسين غ.، 2000، صفحة 14)

وتعود جذور هذا التعريف الى القرن السادس عشر، عندما ارتبط ارتفاع الأسعار في أوروبا بتدفق الذهب، خاصة بعد اكتشاف قارة أمريكا، أو ما يعرف في التاريخ النقدي بـ " ثورة الأسعار"، إلا أن هذه الصياغة الواضحة للنظرية ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر، على أيدي عدد من العلماء على غرار دافيد هيوم(محمود، 1989، صفحة 19)

وبالرغم من أهمية مبررات النظرية النقدية في تعريف التضخم إلا أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها، خاصة خلال فترة الكساد (1929-1933)، حيث لم يصاحب زيادة عرض النقود ارتفاع في الأسعار.

2.1-تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب.

حسب هذه النظرية يذهب الاقتصاديون أن التضخم هو : نتيجة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض، حيث يعرف هنا في العموم على أنه زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويتوافق هذا الطرح مع وجهة النظر لكثير، حيث يقول أنه " زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج"، وقد ذهب الكثير من العلماء في هذا الوصف على أنه حركة متصاعدة للأسعار، تتصف بالاستمرار الذاتي عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض(العامري، 2014، صفحة 12). واشترط في ذلك أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وعاما لأسعار السلع وعوامل الإنتاج.

رغم أن كثير من الاقتصاديين ذهب في اتجاه مفهوم التضخم الذي يدور في فكرة أنه الزيادة في الطلب الحقيقي (عناية، صفحة 20)؛ إلا أن هاته النظرة كذلك لم تسلم من الانتقادات، خاصة من حيث معيار تحديد وجود فائض، والسلع المعنية بذلك.

3.1- تعريف التضخم على أساس الزيادة في الاتفاق النقدي

يعرف هذا الاتجاه التضخم على أنه "الزيادة في الاتفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وتشترط النظرية أن يكون حجم الاتفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج عند مستوى التشغيل العام (العارية، 2018)، كما اشترط فيزر أن تكون الزيادة عامة وشاملة وتغوق الإنتاج (Friedrich von Wieser 1851-1926)

إلا أنه ما يؤخذ على هذا التفسير أنه لا يصلح في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء، ووصف الرواج بأنه حالة تضخمية. (هتهات، 2006، صفحة 167)

4.1- تعاريف التضخم على أساس أثره الاقتصادي:

يعتبر هذا المفهوم الأكثر شيوعا لظاهرة التضخم، ويرتكز على الأثر المباشر الذي يظهر به في الاقتصاد الوطني : كنتيجة له، وذلك على أنه " الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

إلا أن هذا التعريف رغم شهرته وحيازته للقبول من طرف جمهور الاقتصاديين : إلا أنه غير دقيق، خاصة من حيث مستوى الأسعار الذي يعتبر تضخما، وأنه يرتكز على المظهر الغالب للظاهرة، وتهمل بقية الجوانب وخاصة مصادره، ومن ثم تكون مساهمته في رسم سياسات فعالة في مواجهته محدودة

وقد حاول الاقتصادي أميل جام تلاقي هذه الملاحظة بوصفه للتضخم على أنه "حركة متصاعدة للأسعار ومستمرة ؛ ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض." (دنيا، 2017، صفحة 180)

إن الاختلاف في التعاريف السابقة للتضخم لا تعني وجود تعارض بين الاقتصاديين : بقدر ما هو الاختلاف في زوايا الرؤى لكل منهم للظاهرة (حيرش، 2001، صفحة 167)، لذلك تبقى المفاهيم السابقة تصف الظاهرة بشكل جزئي، إما من خلال أسبابه كظاهرة نقدية، زيادة الطلب على العرض، أو ارتفاع الاتفاق، أو من خلال نتيجة هذه الأسباب وأثره على الاقتصاد، على أنه الارتفاع العام في الأسعار.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التضخم هو: الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار الناتج عن الزيادة في كمية النقود المتداولة المترتب عليها الزيادة في الطلب الكلي الفعال عن قدرة العرض الكلي من السلع، وعليه يكون هذا التعريف المقترح يجمع بين خاصية الظاهرة وأثارها الناتجة عن الاختلالات المسببة لها في العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الوطني

2. أسباب التضخم

من خلال التطرق إلى مفهوم التضخم يتضح أن الجوانب الجوهرية للظاهرة في كونها مركبة من عدة متغيرات اقتصادية فيما بينها، إضافة لكونها ناتجة عن اختلال في العلاقات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يظهر أهمية هذه الظاهرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لذلك كانت الدراسة وتحليل أسباب التضخم من الأهمية حتى ظهرت في شكل نظريات من طرف أهم المفكرين الاقتصاديين على مر الأزمنة، إلا أن التباين بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة، أدى إلى تباين في تحديد الأسباب الحقيقية للظاهرة في هذا الجانب ستلخص التحليل النظري للاختلالات التي ينتج عليها الظاهرة التضخمية حسب مراحل تطور الفكر الاقتصادي .

1.2- أسباب التضخم حسب نظريات جذب الطلب:

هناك عدة اتجاهات نظرية ترجع زيادة المستوى العام للأسعار إلى زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على إجمالي المعروض منها إلا أنها تختلف في الأسباب المؤدية إلى هذه الزيادات في الطلب الكلي، ومن بين هذه الاتجاهات: النظرية الكلاسيكية الكيترية النظرية النقدية المعاصرة.(نجى، 2008، الصفحات 226-231)

حسب نظرية كمية النقود الكلاسيكية : يرجعون زيادة الطلب الكلي كسبب للتضخم على أنه ظاهرة نقدية بحثه، سببها زيادة في كمية النقود واستنادا إلى وجهة النظر النقدية الكلاسيكية: أن أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة، دون أن يصاحبها زيادة في الناتج العام: تنعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

حسب النظرية الكينزية : عندما يكون الطلب أكبر من العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، أو قريب منه، يُسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار : بمعنى أنه إذا كانت الطاقات الإنتاجية قد قاربت أقصى حد في تشغيلها، فإن الزيادة في الطلب الكلي لا يمكن أن تحدث زيادة في الإنتاج، وعليه ينعكس في فائض الطلب على حساب الناتج، يؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية وتفسر المدرسة زيادة الطلب الكلي في عدة أوجه:

- زيادة الاتفاق الكلي من إنفاق استهلاكي، استثماري أو حكومي

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الاتفاق الكلي:
- زيادة العرض النقدي الذي يتسبب في زيادة الاتفاق الكلي، وهنا تتقاطع المدرسة الكيترية مع المدرسة النقدية. ويمكن أن يحدث التضخم في الطلب حتى مع زيادة في الإنتاج، وذلك في حالة زيادة الاتفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل المنتج من السلع والخدمات، مما يبين أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي في كبح ارتفاع الأسعار (الحميد، 2007، صفحة 325)؛ وهذا ما يوافق النظرية المعاصرة لكمية النقود، كما يمكن أن يحدث التضخم في الطلب بسبب تخلي أفراد المجتمع على ظاهرة الاكتناز؛ أو إذا ارتفعت الأجور، ويظهر بذلك طلب إضافي في سوق المنتجات، والتلبية هذا الطلب الجديد تقوم المؤسسات باستثمارات إضافية بطلب عتاد جديد وأموال إضافية يرتفع بذلك سعر الفائدة ويزيد السعر الجديد للإنتاج (هني، 1991، صفحة 81).
- تلخيصا لما سبق أن التضخم في الطلب يرجع إلى التوسع النقدي حسب معظم أفكار المدرسة النقدية الكلاسيكية والمعاصرة، أما كيتير فيسره بالدرجة الأولى إلى فائض الاتفاق الكلي على الإنتاج الكلي.

2.2- أسباب التضخم حسب نظرية انخفاض العرض الكلي:

إن النظريات المذكورة في العنصر السابق التي تؤكد على جانب الزيادة في الطلب الكلي، لم تكف التفسير التضخم في كل الحالات، خاصة بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية : وبالتحديد سنة 1957 ، لذلك رافق تطورها في المقابل نظريات تؤكد على جانب انخفاض العرض الكلي كمصدر للتضخم، ويعتبر الاقتصادي جيمس دوزنبري (James Duesenberry 1918-2009) من أشهر من أشار إلى هذا الجانب، بمقالته الشهيرة " ديناميكية التضخم سنة 1950 (جايد، صفحة 22)، وقد بدأ الاهتمام بتحليل جانب العرض من خلال بروز تأثير المنتجين في تحديد الأسعار، وضغوط نقابات العمال في تحديد الأجور وعروض العمل، خاصة في ظروف سوق احتكارية، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، يقابله انخفاض مرونة الطلب على عنصر العمل.

ومن بين العوامل الدافعة إلى العجز في العرض الكلي:

- الاختناقات الكبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية والصناعية، خاصة في الدول النامية، يسبب ضعف هياكل الإنتاج والبنية التحتية الأساسية، من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها من مشاكل التسيير مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي (الأفندي، صفحة 286)
- عدم تغطية العملية الإنتاجية من اليد العاملة المختصة وكذلك المواد الأولية والسلع الإنتاجية
- الاستخدام غير العقلاني لرؤوس الأموال، وانخفاض إنتاجها بسبب الاستهلاك المتزايد ؛ إذ يؤثر هذا سلبا على المعروض من السلع، مما يخلق فجوة بين هذا الأخير والطلب الكلي:

- عجز المشاريع الإنتاجية لأسباب فنية، وكذلك الظروف الطارئة العرضية غير المتوقعة، مثل الحروب الأزمات والأوبئة، كوفيد 19 الذي استفحل في دول العالم نهاية 2019 وسنة 2020 خاصة : التي من شأنها أن تحول دون الإنتاج أو استيراد المواد الأولية.

3. مصادر التضخم:

1.3- تضخم التكاليف الإنتاجية:

يميل المستوى العام للأسعار للارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة : والعكس صحيح، وترتفع تكاليف الإنتاج عادة نتيجة الأسباب عديدة، كارتفاع أجور العمال بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاجيتهم أو نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيلة المستخدمة في العملية الإنتاجية، تبعا لارتفاع أسعارها في الخارج، أو انخفاض قيمة العملة المحلية.(خصاونة، 2000، صفحة 168)

ومن بين الظروف المساعدة على تضخم التكاليف توفر قوة احتكارية الأسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج، لها الاستطاعة بالتحكم بأسعار منتجاتها، لذلك أطلق على هذه الدوافع " بالنظرية الاحتكارية في تفسير التضخم." (الافندي، 2012، صفحة 288)

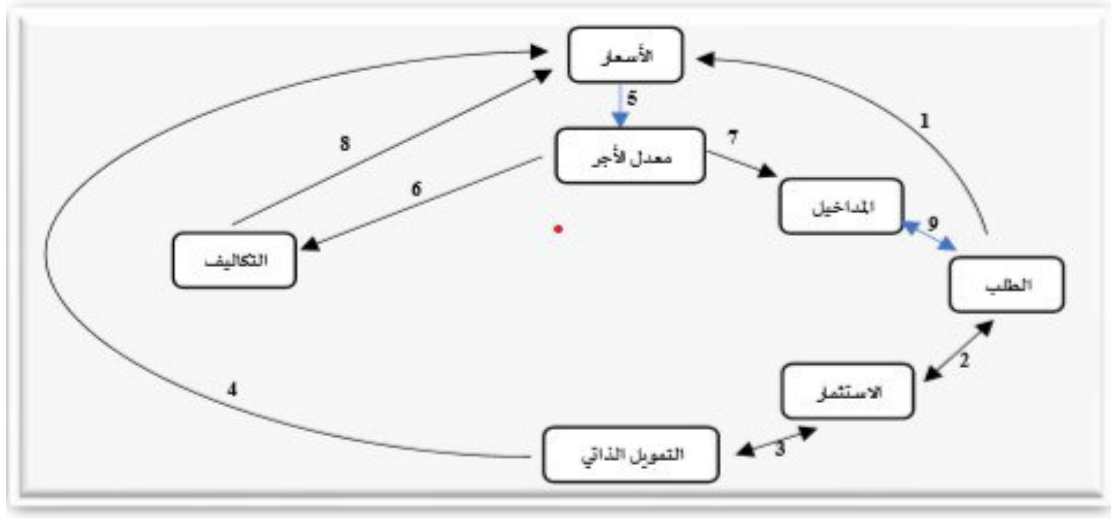
ويطرح آخر فإن تضخم التكاليف هو عبارة عن زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها. أي زيادة التكلفة الوحيدة للإنتاج ؛ وبدرجة أهم نتيجة الزيادة في الأجور .

وترجع الزيادة في الأجور في الغالب نتيجة ضغوط نقابات العمال، خاصة في حالة عجز عروض العمل في تغطية طلب التشغيل، أو كانت الطاقات الإنتاجية في حالة تشبع، ويؤدي ذلك إلى زيادة المؤسسات أسعار سلعها وخدماتها لحماية هوامش أرباحها، وبالتالي ترتفع تكاليف المعيشة من جديد على العمال بصفقتهم مستهلكين لهذه السلع، فيعيدون الضغط من جديد على الأجور، وهذا ما يسعى لولبية الأسعار والأجور التي تمثل جوهر تضخم التكاليف. (الوادي، 2007، صفحة 156)

وقد عانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من الصراع بين الأجور والأرباح في الفترة 1960-1985، حيث أن المستثمرين حددوا أرباحا لا يمكن التنازل عليها، وحددت نقابات العمل أجورا معينة، مما أدى إلى خروج مظاهرات و إضرابات، وارتفعت الأسعار إلى أن وصلت نسب الزيادة إلى حدود 15% في أمريكا وبريطانيا(شرف، 1994، صفحة 111).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لدى الاقتصاديات التي في طريق النمو يوجد تداخل بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف. نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مخطط يمثل التداخل بين التضخم بالتكاليف و التضخم بالطلب



المصدر: برينيه وسيمون أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1909 ، ص 302.

إن الزيادة في الأجور أو الأرباح تزيد في الواقع دخل الوحدات الاقتصادية، وتزيد بذلك الطلب على السلع والخدمات للاستهلاك والاستثمار : على العكس من ذلك، لا يمكن لزيادة الطلب أن تكون بدون تأثير على تكاليف الإنتاج.

في حالة وجود فائض في الطلب ترتفع الأسعار (الاتجاه 1 في الشكل)، وهذا الفائض يؤدي من جهة أخرى إلى تشجيع المشاريع الاستثمارية (2)، التي تزيد من تمويلها الذاتي (3)، مما يخلق ضغط على الأسعار بالارتفاع (4)، ينعكس هذا الارتفاع في شكل زيادة على الأجور (5)، التي تتسبب في : أولاً في ارتفاع التكاليف (6)، الذي يزيد من التضخم (8) : أو ثانياً من زيادة المدخيل الذي يزيد من الطلب (9)، مما يغذي من جديد ارتفاع الأسعار (1) (اسيمون، الصفحات 302-303)

2.3- التضخم المستورد:

يعرف هذا التضخم على أنه ذلك الارتفاع المستمر والمسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، مما ينعكس على ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، وتزيد حدة هذا النوع أكثر في الدول النامية، خاصة لما كل ما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً على الخارج، فيستورد التضخم تبعاً للدول المصدرة (الرحمان و حربي ، 1999، صفحة 152).

وقد يرتبط استيراد التضخم بعوامل وقنوات خارجية نختصرها في ثلاث:

4. الأساسيات النظرية في التضخم:

يتأثر التضخم بعدة عوامل اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، من بينها ارتفاع تكاليف السلع المستوردة، زيادة السيولة في الاقتصاد، ارتفاع الدخل، إضافة إلى المعوقات الهيكلية. وتُقسم أهم القنوات النظرية المفسرة للتضخم إلى ما يلي:

1.4- قناة التكاليف (Cost-Push Inflation) : عندما ترتفع أسعار المواد الأولية المستوردة، سواء كانت مواد نصف مصنعة أو موجهة للاستهلاك أو للتجهيز، تنعكس هذه الزيادات على تكاليف الإنتاج المحلي. وتقوم المؤسسات بنقل هذه التكاليف المتزايدة إلى أسعار البيع في السوق الداخلي، مما يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار، وهو ما يُعرف بالتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف.

2.4- قناة السيولة (Liquidity Channel) : تشير هذه القناة إلى أن تدفق العملة الأجنبية إلى الاقتصاد - سواء نتيجة فائض في ميزان المدفوعات الجاري أو بسبب تدفقات رؤوس الأموال المرتبطة بالفروقات في معدلات الفائدة وتوقعات إعادة تقييم العملة - يؤدي إلى زيادة السيولة المحلية. ويتربط عن هذه الزيادة في السيولة ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويتفق هذا الطرح مع النظرية الكمية للنقد، التي تربط بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار. وقد صنّف الباحث Jongmoo Jay Choi (1945) هذه القناة على أنها مصدر غير مباشر للتضخم المستورد، في حين اعتبر القناة السعرية المباشرة (عبر ارتفاع أسعار الواردات) مصدراً مباشراً له.

3.4- قناة الدخل (Income Channel) : وفقاً للطرح الاقتصادي الذي أشار إليه Henri Mercillon (1926-2011)، فإن ارتفاع الطلب الخارجي يخلق فائضاً في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الصادرات، مما يرفع من الدخل الوطني. وإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، فإن هذا الفائض في الطلب سينتج عنه ضغوط تضخمية داخلية، لعدم قدرة العرض المحلي على تلبية الطلب المتزايد.

4.4- النظرية الهيكلية (Structural Inflation Theory) : ترى هذه النظرية أن التضخم ناتج عن تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني. ويقصد بالهيكل الاقتصادي شبكة العلاقات الاقتصادية والمؤسسية بين القطاعات والمناطق والأنشطة الإنتاجية والتوزيعية. فعندما يظهر التضخم في قطاع معين - كقطاع تجهيز السلع - بسبب نقص العرض أو ارتفاع التكاليف، تنتقل هذه الضغوط التضخمية إلى بقية القطاعات المرتبطة به. (خطيب، 2015، صفحة 261)

ويؤكد أنصار هذه النظرية - مثل Thorp (1971) أن التضخم في الدول النامية يصعب احتواؤه بسبب المعوقات الهيكلية مثل عدم مرونة عرض الغذاء، نقص النقد الأجنبي، وقيود الموازنة العامة، وهي سمات لاحظتها تجارب دول أمريكا اللاتينية. وبالتالي، فإن التضخم في مثل هذه البيئات لا يكون مؤقتاً أو ظرفياً، بل يرتبط بطبيعة البنية الاقتصادية والمؤسسية. (محمد، 2018، صفحة 350)

2- تصنيفات التضخم

رأينا فيما سبق تعدد المفاهيم الخاصة لظاهرة التضخم، والتفسيرات بين مختلف النظريات المصادرة، هذا التباين في زوايا الرؤى للظاهرة أدى إلى تصنيف التضخم في عدة أشكال وأنواع متعددة : إذ أن هذا التعدد لا يعني أن هذه الأشكال مستقلة كلياً عن بعضها البعض ؛ بل نجد الكثير منها فيما سنذكره متقاطع في صفات عدة، إلا أن التباين يكون كل مرة حسب معيار محدد للتقسيم

1. أنواع التضخم حسب مستوى التحكم فيه ومراقبته و حدته (معدل ارتفاع الأسعار)

يمكن أن نميز بين شكلين من التضخم حسب إشراف الدولة ومراقبتها للأسعار والتأثير عليها:

1.1- التضخم المفيد (المكبوت) : وهو النوع الذي تتجه الأسعار فيه إلى الارتفاع، بوجود قيود حكومية مباشرة، موضوعة للسيطرة على الأسعار (الخطيب، صفحة 258)، وينشأ هذا النوع جراء تزايد كمية النقود لدى الأفراد والعائلات مع وجود الاستعداد منهم الإتفاقيا، إلا أن الفرصة غير متاحة : نظرا لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات الملائمة، بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مقننة : مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج مثل هذه السلع نظرا المحدودية أرباحها (الحوراني، 2014، صفحة 235).

وتعتمد السلطات المالية والنقدية عدة طرق لتعطيل ارتفاع الأسعار المكبوت : مثل التسعير الإجمالي أو نظام البطاقات، إلا أن هذه القوانين تكون تخص في الغالب السلع ذات الاستهلاك الضروري : إذ قد تؤدي هذه الإجراءات الرقابية إلى نقص المعروض من هذه السلع، ويظهر الطلب عليها في شكل طوابير أمام المحلات (قناوي، 2005، صفحة 63).

وقد يكون الدافع وراء من هذه الإجراءات القانونية لكبح هذه الضغوط التضخمية ظروف استثنائية اقتصادية أو سياسية : مثل الحروب أو الأزمات المختلفة، فتعتمد الدولة لتطبيق نظام الحصص.

ورغم فعالية هذه الإجراءات الرقابية، إلا أن التضخم المكبوت يمكن أن ينعكس في مظاهر سلبية موازية : منها (مندور، 2004، صفحة 288):

- ظهور السوق السوداء في السلع المقننة السعر
- ندرة السلع المعنية بالأسعار المصنفة
- انخفاض في جودة الإنتاج كبديل للمنتجين لتعويض محدودية الأرباح.

2.1-التضخم المكشوف (الظاهر):

ينشأ هذا النوع من التضخم تلقائيا دون تدخل السلطات، حيث ترتفع الأسعار بشكل مستمر استجابة لفائض الطلب.(الحמיד، سياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، 2013، صفحة 135)

ولهذا النوع من التضخم العديد من التسميات : مثل : الطليق : الحر : المفتوح وغيرها من المصطلحات التي تعني حالة عدم التقيد بقوانين خاصة لمراقبة الأسعار، حيث يمكن أن ترتفع هاته الأخيرة للأسباب التي ذكرناها سابقا.

2. أنواع التضخم حسب حدثه (معدل ارتفاع الأسعار)

تصنف الظاهرة حسب حدة الضغط التضخمي تصاعديا الى:

1.2-التضخم الزاحف (التدريسي) : يكون الارتفاع في الأسعار في هذا النوع من التضخم بطيء في حدود 2% أو 3% سنويا، وتكون الزيادة دائمة ومتتالية، وبشكل تدريجي على المدى الطويل، ولا تحدث دفعة واحدة على المدى القصير(ميهوب، 1990، صفحة 491)، ويمكن أن تعدد خصائص هذا النوع في العناصر التالية:

- الزيادة في المستوى العام للأسعار بنسب صغيرة لا يشعر بها المستهلكون؛
- يستمر الارتفاع لفترة طويلة نسبيا بمعدل نمو منخفض، يكون آثاره أقل خطورة نسبيا على الاقتصاد الوطني ويسهل على السلطات النقدية التعامل مع هذا النوع(هاني، 2003، صفحة 167):
- يرتبط هذا النوع بدناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات، ولا يؤثر على نمط الاستهلاك بالنسبة للأفراد، ويعتبر ظاهرة عادية في الدول الصناعية ؛ لأن ثبات الأسعار لا يحفز على النمو الاقتصادي.

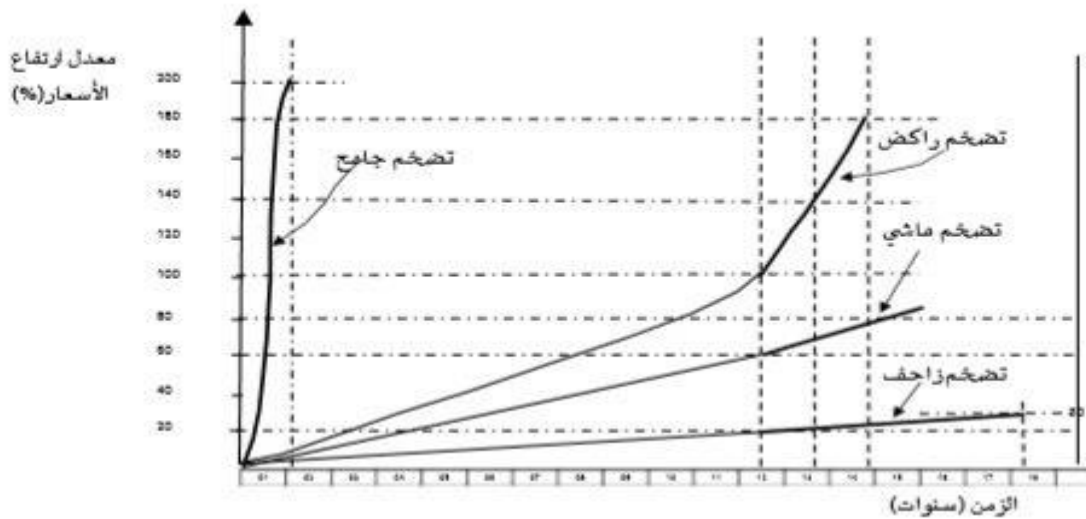
2.2-التضخم الماشي:يصنف هذا التضخم ضمن هذا النوع من الحدة : إذا كان هناك استمرار في ارتفاع الأسعار عند حدود تقديرية 5% إلى 10% سنويا، وتكمن خطورته في إمكانية تطور هذه المعدلات الى مستويات أعلى، وخاصة اذا كانت الأسعار تتزايد من سنة إلى أخرى.

3.2-التضخم الراكض: تكون الأسعار في هذا النوع في تزايد بمعدلات مقدرة بين 10-50%، وتكون له خطورة بالغة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية : عكس سابقه.

4.2-التضخم الجامع (المفرط): هو أكثر أنواع التضخم حدة، وأكثرها أضرار بالاقتصاد الوطني، حيث ترتفع الأسعار بشكل متسارع في مدة قصيرة : إذ قدر الاقتصادي فيليب كيفن Phillip D. 1927 - 2012) Cagen بالحالة التي يتعدى فيه معدل الارتفاع 50% شهريا(جايد، مرجع سابق الذكر، صفحة 30) : و 1000% سنويا، ويصاحب هذا النوع انخفاض حاد في قيمة النقود مع زيادة سرعة تداولها، يصعب على السلطات النقدية والمالية مراقبة هذا الارتفاع، وتفقّد النقود قدرتها الشرائية ووظيفتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد للإسراع للتخلص منها، واستبدالها في قطاعات أخرى غير إنتاجية : مثل العقارات : السيارات أو شراء الأسهم والسندات(العبادي، 2000، صفحة 135) وعادة ما يطيح هذا النوع من التضخم المفرط بالنظام النقدي، ويحدث في الغالب أعقاب الأزمات الشديدة أو الحروب : حيث يتم التخلي على العملة واللجوء الى عمليات المقايضة، ومن أشهر حالات الضغوط التضخمية الجامعة التي حدثت في ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، حيث ارتفعت الأسعار في عام 1923 بنسب تقارب مليون

في بعض الدراسات النظرية نجد أن تصنيف حدة الارتفاع المستمر للأسعار في نوعين : حيث يتم إدماج كل من التضخم الماشي والراكض بصفة تقديرية على أنهما اتجاهات تضخمية زاحفة أو جامعة على التوالي، ويمكن أن تلخص المقارنة بين حدة الأنواع الأربعة حسب هذا المعيار في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مقارنة بين تطور أنواع التضخم حسب حدته



المصدر : السعيد همات، مرجع سبق ذكره، ص 38 ؛ نقلا عن ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي القواعد - نظم نظريات سياسات - مؤسسات تقنية، دار الفكر الجزائر، بدون سنة : من 216

3. أنواع التضخم حسب القطاع الاقتصادي و درجة الشمول:

هذا التصنيف يفرق بين أنواع التضخم حسب القطاع الذي يشهد الارتفاع المستمر للأسعار ؛ حيث يميز بين (قتال، جوان 2017، صفحة 180):

1.3-التضخم السلعي : وهو التضخم الذي يحدث في أسعار السلع الاستهلاكية : عندما يتجه الأفراد للاستهلاك على حساب مدخراتهم

2.3-التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يمس قطاع الصناعات الاستثمارية : معبرا عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، بالإضافة إلى ذلك يفرق كثير بين الاتجاهات التضخمية التي تمس أسواق عوامل الإنتاج: (العامري، مرجع سابق ذكره، صفحة 32)

أ. التضخم الربحي : وهو التضخم الذي ينتج جراء زيادة الاستثمار على الادخار، بحيث تتحقق أرباح إضافية في كل من قطاع السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

ب. التضخم الداخلي : ويحدث نتيجة ارتفاع أجور العمال : مما يعني الزيادة في نفقات الإنتاج، وعليه ترتفع أسعار عوامل الإنتاج.

4.أنواع التضخم حسب درجة الشمول

وفق هذا التصنيف يفرق ما بين نوعين من التضخم حسب مستوى التشغيل العوامل الإنتاج:

1.4-التضخم الجزئي: ينشأ من ارتفاع الأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، نتيجة الاختناقات في مفاصل العملية الإنتاجية : إذ تؤدي زيادة الاتفاق، ومن ثم زيادة الدخول، ومن ثم فائض في الطلب، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى محاولة تغطيته بزيادة الأسعار أكثر كلما اقتربت من التشغيل الكامل.

2.4-التضخم الكلي (الفعلي) : في حالة التشغيل الكامل حيث تكون مرونة عرض عوامل الإنتاج معدومة، فأي ارتفاع في الطلب يكون في صورة فائض على العرض: ينعكس على الأسعار، وهذا النوع حسب كيتز يتجسد في مفهوم الفجوة التضخمية، ويمكن علاجه من خلال تخفيض الاتفاق ورفع أسعار الضرائب، وسنتناول بتفصيل أكثر هذا في التحليل النظري لكينز للظاهرة التضخمية.

5. أنواع التضخم حسب الأسباب المنشئة له وتوقع حدوثه

يمكن استنتاج تصنيف للتضخم حسب مصادره بالرجوع إلى مصادره التي تطرقنا لها سابقا ، والتي تذكرها باختصار:

1.5-تضخم جذب الطلب: وهو ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الناتج عن فائض في الطلب الكلي على العرض، ومن أهم العوامل التي تؤدي ذلك:

- زيادة كتلة النقود المعروضة
- زيادة الاتفاق الكلي استهلاكي (استثماري وحكومي)
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الاتفاق
- التمويل بالعجز وهو زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

2.5-تضخم التكاليف : (دفع النفقة)

وهو التضخم الناتج عن ارتفاع نفقات الإنتاج، وخاصة الأجور، حيث في كثير من الأحيان يمكن العمال من رفع أجورهم في حالة توفر لديهم قوة تفاوضية بواسطة النقابات التابعة لهم، عند استجابة أرباب العمل لمطالبهم ينعكس ذلك على الأسعار، ويزيد الضغط : على هذه الأخيرة بمحاولة حماية المنتجين لهامش ربحهم(محمد ف.، 2017، صفحة 107).

3.5-التضخم الهيكلي : وهو التضخم الذي يساهم في ظهوره بالدرجة الأولى الاختلالات الهيكلية، سواء كانت اقتصادية : اجتماعية وسياسية، وتتفاقم أكثر في الاقتصاديات المتخلفة، وفي النهاية يكون التضخم : وفق هذا الصنف نتيجة الضعف في العمليات المصاحبة للعملية الإنتاجية و في التنمية(زكي، 1994، صفحة 130)

4.5-التضخم المستورد: وهو التضخم المرتبط بعوامل خارجية : ينعكس تأثيرها جليا على مستوى الأسعار المحلية، وتتميز الدول النامية أكثر بهذا النوع بحكم تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي، ودرجة الانفتاح، وبالتالي تتأثر الأسواق الداخلية بأسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، وتقدر نسبة التضخم المستورد من العلاقة التالية(جايد، مرجع سابق الذكر، صفحة 33):

$$\text{معدل التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي}} \times 100$$

وهو الارتفاع في الأسعار الذي ينشأ نتيجة لظروف استثنائية غير متوقعة، مثل الزلازل : البراكين أو انتشار الأوبئة الخ. هذه الظروف تخلف اختلالات في الطلب على حساب العرض، تؤدي إلى ارتفاعات في الأسعار بمعدلات مسارعة وجامحة في بعض الأحيان : كما حدث في دول جنوب شرق آسيا بعد المد البحري

لتسو نامي (عناية، صفحة 63)، وفي بعض دول العالم بعد انتشار فيروس COVID19 بداية سنة 2020

6. أنواع التضخم حسب توقع حدوثه:

في الكثير من المرات تضع السلطات معدلا متوقعا لتضخم الأسعار خلال فترة زمنية معينة، فإذا تغير المستوى العام للأسعار خلالها بمعدل نمو أقل أو يساوي المعدل المفترض يسعى هذا التضخم المتوقع.

أما إذا زادت نسبة ارتفاع الأسعار عن النسبة المقدرة يصنف هذا التضخم غير المتوقع أو المفاهيم: ويتدخل هذا النوع مع التضخم الجامع : من حيث خلق فكرة التوقعات المستقبلية باستمرار الارتفاع في الأسعار الفعلية، مما يساهم في استمرار الضغوط التضخمية.

3- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتضخم

يعتبر التضخم أحد المشاكل الرئيسية التي تصاحب اقتصاديات الدول بمختلف مستويات النمو، كون أن آثاره تتعدى خاصيته النقدية، حيث تلقي بظلالها على مختلف الجوانب الاقتصادية وعلى سلوك الأفراد وشرائح المجتمع، ويمكن أن تلخص آثار الظاهرة فيما يلي:

1. آثار التضخم على الاقتصاد:

1.1-الأثر على توزيع الدخل الحقيقية:

يتركز الاهتمام خلال فترات التضخم أكثر حول الدخل الحقيقي للأفراد والمجموعات، حيث إن استمرار الأسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وعليه يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها مقابل ذلك.(هتهات، مرجع سابق الذكر، صفحة 42).

فإذا افترضنا أن أسعار السلع التي ينفق المستهلك دخله عليها قد ارتفعت إلى الضعف، فإن هذا يعني أن كمية السلع والخدمات التي يشتريها بدخله النقدي تنخفض إلى النصف، أي انخفاض مستوى الدخل الحقيقي له.

ومن دون شك إن إعادة توزيع الدخل الحقيقية يؤثر على مختلف شرائح المجتمع سلبا أو إيجابا : حسب نسبة تغير دخولهم النقدية مقارنة بنسبة ارتفاع الأسعار، حيث كلما كانت زيادة الدخل النقدية للفئة أقل أو ثابتة من نسبة تضخم الأسعار : كلما تضررت أكثر وفقدت قدرة شرائية أكبر.

لذلك يعتبر هذا الأثر أهم الآثار الناجمة على التضخم، لأنه يمس السواد الأعظم من المجتمع، ويتغلغل في العلاقات بين الحكومة والأفراد، وبين الأفراد أنفسهم باختلاف نشاطاتهم (دائنون : مدينون)، وبين القطاعات الاقتصادية(دنيا، النقود و التضخم، 2017، صفحة 205)

وعلى العموم تعتبر فئة ذوي الدخل المحدودة أكثر فئة متضررة من انخفاض القدرة الشرائية، وغالبا ما تمثل الشريحة الواسعة من المجتمع العاملين في الأجهزة الحكومية، وفي مؤسسات القطاع العمومي والخاص : من موظفين ومتقاعدين بالإضافة لأصحاب المدخرات النقدية.

وقد توصلت الأبحاث إلى أنه ليس كل فئات المجتمع تأثر سلبا بالتضخم ؛ فهناك فئة تستفيد من الفترات التضخمية بارتفاع مداخيلهم النقدية بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار، ومنهم التجار وأصحاب الأعمال عموما، وهنا يمكن أن تفرق بين أثر التضخم على توزيع دخول الحقيقية لأربعة أصناف من المجتمع:

2.1- أثر التضخم على توزيع الدخل النقدية الثابتة:

هي أكثر الفئات تضررا من الظاهرة التضخمية، جراء انخفاض دخلها الحقيقي لتتناسب عكسها مع الارتفاع في الأسعار وتتضمن العمال الثابتة أجورهم النقدية (الموظفين) : أصحاب المعاشات (المتقاعدين : ذوي الإعانات الاجتماعية (حدو، 2016، صفحة 187): بالإضافة لأصحاب الإيجارات الثابتة بموجب القانون) من كراء الأراضي والعقارات السكنية والتجارية) : وغيرها من الذين لم تتغير مداخيلهم النقدية بعد ارتفاع الأسعار وأصحاب السندات الذين تتحدد عوائدهم بموجب عقود طويلة الأجل.

3.1- أثر التضخم على أصحاب الدخل النقدية شبه الثابتة:

تمتاز هذه الفئة بإمكانية زيادة دخولها النقدية ولكن بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأسعار، حيث يكون الضرر أقل نسبيا من الفئات الأولى، وتتكون من أصحاب المرتبات والأجور من موظفين لدى الدولة الذين يملكون نقابات قوية تضمن لهم تعويض نسبها جزء من قدرتهم الشرائية المفقودة وعلى العموم كل ما كانت الفجوة أكبر بين معدل الزيادة في الأسعار ونسبة الزيادة في الأجور كل ما كان الضرر الواقع على هذه الفئة أكبر(مندور،

مرجع سابق ذكره، صفحة 313)، ويتوقف هذا الفرق على عوامل كثيرة، من أهمها قوة ومقدرة الاتحادات العمالية على المفاوضة والتأثير وعادة يكون هناك فترة زمنية بين ارتفاع الأسعار و الاستجابة لتعويض ذلك في الأجور لهذه الفئات ولكن عادة بأقل نسبة

4.1- أثر التضخم على أصحاب الدخل الحقيقية الثابتة:

تشمل هذه الفئة طبقة العمال في الدول الصناعية المتقدمة المنطوية تحت لواء نقابات قوية : استطاعت السنوات الأخيرة من رفع الأجور النقدية بنفس زيادة مستوى الأسعار، بحيث حافظت على دخولها الحقيقية وعلى قدرتها الشرائية ثابتة. وعليه لا تتأثر هذه الفئات جراء تضخم الأسعار.

5.1- أثر التضخم على فئة الدخل النقدية المتغيرة:

وتقصد الفئة التي تزداد دخلها النقدي بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في الأسعار، وبالتالي تستفيد من ظروف التضخم، بزيادة دخلهم النقدي الحقيقي والقدرة الشرائية، ونقصد هنا بالدرجة الأولى التجار ورجال الأعمال، وأصحاب المشاريع الصناعية الذين يتحكمون في إيراداتهم النقدية الصافية خلال الفترات التضخم، بالإضافة لأصحاب المهن الحرة (كالأطباء والمقاولين) : وغيرها من الفئات التي يمكن بها تعويض الزيادة في الأسعار بزيادة أكبر في الدخل النقدي، إلا أنه وبحكم أن الزيادة في الأسعار تكون متفاوتة ما بين السلع والخدمات وما بين القطاعات : فإن هذا التعويض والاستفادة تكون حسب نوعية النشاط وعليه يمكن القول أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع، لصالح الفئات ذات الدخل المتغيرة : حيث أنه للنقل نسبة من الدخل الحقيقي من ذوي المداخل الثابتة وشبه الثابتة : الذين يمثلون أغلبية المجتمع، إلى أصحاب الدخل المتغيرة.

6.1- أثر التضخم على قيمة العملة النقدية:

تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة للادخار مع استمرار الفترات التضخمية، حيث يزيد الميل للاستهلاك وللاذخار العيني على حساب الادخار النقدي (الوادي، النقود و المصارف، 2010، صفحة 84)، حيث في ظل تزايد ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود تضعف ثقة الأفراد في العملة، وميلهم لاستبدالها، وكلما استمرت قيمة النقود في التدهور فقدت وظيفتها كمستودع للقيمة : ويزيد التفضيل السلمي على النقدي، وخاصة العقارات : الأراضي : الذهب والمعادن النفيسة الأخرى : وتستبدل العملة أيضا بعملات أجنبية أخرى الخ.

7.1- أثر التضخم على أطراف الدين والعلاقات بين الشركاء الاقتصاديين:

في الغالب يتضرر الدائنون من تضخم الأسعار، لأن القيمة الحقيقية لأموالهم تتخفض : الصالح المدينون(الافندي، النقود و البنوك، 2009، صفحة 322)، ومنه يتم نوع من إعادة توزيع الثروة من المقرضين إلى المقترضين، وعليه تكون فئة الطرف الأخير المستفيدة من انخفاض قيمة النقود : لأنهم يسددون قروضهم بقيمته الاسمية والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

إلا أنه في بعض الحالات النادرة قد تعكس القاعدة فقد تضرر الظاهرة ببعض المدينين وتساعد دائتهم، ويرتبط الأمر بالمعدلات المتوقعة للتضخم(زياد، 1982، صفحة 212). أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد تعتمد إلى تطبيق إجراءات خاصة، للأخذ بعين الاعتبار النقص في القيمة الحقيقية للقروض، تشجيعا لاستقطاب رؤوس الأموال : من بينها آلية إضافة علاوة التضخم إلى سعر الفائدة، لتعويض خسارة عملاءها، ومن هنا يمكن التمييز بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي حسب معادلة فيشر

$$\text{معدل الفائدة الحقيقي} = \text{معدل الفائدة الكلي} - \text{معدل التضخم}$$

8.1- أثر التضخم في حركة الملكيات والثروات بين الأفراد:

يتوجه الأفراد الذين انخفضت مداخيلهم النقدية الحقيقية لنتيجة تضخم الأسعار، إلى بيع ممتلكاتهم وأصولهم الحقيقية وثرواتهم من أراضي وعقارات سكنية إلى، وذلك للمحافظة على المستوى المعتاد من الاستهلاك، وما يشجع أكثر على البيع هو ارتفاع القيم النقدية لهذه الأصول، والحاجة الكبيرة لأصحاب الأرصدة النقدية الكبيرة للتخلص من العملة : نتيجة فقدان الثقة فيها، وعليه فإن التضخم يعيد تحويل الملكيات والأصول الحقيقية بشكل قد يكون عشوائيا من الفئات التي تضررت إلى التي تزايدت دخولهم الحقيقية، وهذا ما يعمق التفاوت في توزيع الثروات بين الفئتين، ويخلق حالة من التذمر والطبقية الاجتماعية.(عطوان، 1989، صفحة 191)

9.1- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يتسبب التضخم في خلق عجز في ميزان المدفوعات، وفي ظل تزايد الطلب يقابله عدم كفاية في الإنتاج المحلي يزيد الميل الحدي للاستيراد : ويدعم ذلك أكثر اتجاه الأفراد نحو استهلاك السلع الأجنبية ذات الأسعار الأقل مقارنة مع السوق المحلي، ومن جهة أخرى فإن التضخم يساعد في رفع تكاليف سلع التصدير، مما يضعف مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية : وارتفاع أسعار الصادرات هذا يؤدي حتما إلى تدني حجم الصادرات.

هذا الاختلال في التوازن على مستوى المبادلات بين السوق الوطنية والأجنبية يؤثر سلبا على إيرادات الدولة من العملات الصعبة، وقد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية نتيجة نقص الموارد النقدية التي تدعم القطاعات المعنية لذلك. وهو ما قد يزيد الفجوة في ظل تزايد الواردات وتراجع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الميزان التجاري : وعلى الاحتياطات من العملات الأجنبية، ومن ثم انخفاض سعر الصرف العملة المحلية.

10.1- أثر التضخم على التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية

تساعد الظروف التضخمية على توفير مناخ غير مشجع للاستثمار عموما، مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي (الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، صفحة 287). وتؤدي هذه الظروف إلى تأخير قرارات الاستثمار في ظل عدم التأكد من الأوضاع المستقبلية، ويصاحب ذلك توجهه القسم الأكبر من رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تساهم في التنمية.

وعليه يؤثر التضخم سلبا على هيكل الإنتاج الوطني، ويعيد ترتيب القطاعات والصناعات حسب درجة الأرباح، وحسب الطلب والمضاربة من قبل التجار والسماسرة (كنعان، 2012، صفحة 265)، حيث:

يزداد الطلب على الصناعات الاستهلاكية والغنائية والسلع الترفيهية التي شهدت أسعار منتجاتها انتعاشا مما يوجه رؤوس الأموال أكثر إلى الاستثمار في هذي الصناعات، والتوسع في عوامل انتاجها لتحقيق أرباح أكبر تتجمد نسبها الصناعات الأساسية والثقيلة لعدم تحقيقها أرباحا : نظر الارتفاع الأجور ونفقات البحث العلمي والتجديد الالكتروني، في ظل عدم كفاية رؤوس أموالها لتوسيع طاقتها الإنتاجية، وعليه تشهد هذه القطاعات نمو بطي، خاصة أنها تحتاج فترة طويلة نسبها في تحقيق أهدافها:

في قطاع الخدمات يزيد حجم النمو يتزايد الأرباح فيها، حيث يتحول بعض المنتجين من القطاع الصناعي للتجارة والمضاربة بالعقارات السكنية : المعادن النفيسة : الأراضي : الاستيراد والتصدير : وغيرها من المشاريع التي تدر أرباح آلية، على حساب تنفيذ المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل، بسبب صعوبة التنبؤ بما سوف يكون عليه الأسعار (شرف، صفحة 115)

وعليه يمكن القول إن التضخم يشجع الربح التجاري على الربح الصناعي، ويساهم في تفعيل الدورة التجارية بوجود وسطاء عدة، مما يزيد من تضخم الأسعار في هذه الأصول بدون زيادة القيمة الحقيقية لها.

يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ المشاريع التنموية، بسبب استحالة تحديد التكاليف النهائية لعوامل الإنتاج، التي ترتفع نفقاتها باستمرار، خلال فترة التنفيذ : الأمر الذي يؤدي إلى عجز بعض القطاعات التنموية على إتمام أهدافها.

يرى بعض المختصين أن التضخم قد يكون دافعا للنمو الاقتصادي، خاصة في القطاعات التي تشهد ارتفاعا في الأسعار حيث يشجع ذلك في زيادة الأرباح : التوسع في الاستثمارات التشغيل والتوظيف ومن ثم انخفاض معدل البطالة، إلا أن هذا مرتبط بالضرورة بعوامل أخرى تتعلق بضعف حدة التضخم وعدم تشغيل كلي العوامل الإنتاج(الخطيب، صفحة 262).

11.1- أثر التضخم على مؤشرات الاقتصاد الوطني:

عادة ما يؤثر ارتفاع المستوى العام للأسعار سلبا على الاستثمار والادخار الاحتياطي، فمع انخفاض القوة الشرائية للدخل النقدي تزيد نسبة الاتفاق من الدخل على الاستهلاك أي يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك على حساب الميل المتوسط للادخار، ويتجه الكثير من الأفراد خلال فترات التضخم السحب جانب كبير من مدخراتهم الخاصة الاختبارية لمواجهة نفقات المعيشة، وما يدفعهم أكثر إلى ذلك انخفاض القيم الحقيقية لهذه المدخرات(مندور، صفحة 315).

يؤثر التضخم سلبا على الاستثمار : خاصة من جانب هيكله، حيث تزيد أسعار السلع الرأسمالية من آلات ومعدات وأراضي ومباني - الع، إن ارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية الإنتاجية من جهة ومن جهة أخرى انخفاض معدل دوران رأس المال لهذه المشاريع، وحاجتها إلى فترة طويلة الأجل لاستكمالها، في ظل حالة عدم التأكد بتغيرات الأسعار. يجعل الاستثمار في مثل هذه المشاريع محاط بمخاطر الخسارة، مما يؤدي الى توجيه الموارد لغير صالح الكفاءة والنمو

2. الآثار الاجتماعية للتضخم:

رغم أننا نسلم أن جذور ظاهرة التضخم اقتصادية ؛ إلا أن آثارها تتعدى إلى الجانب الاجتماعي، إذ يلحق بها ظلم بأصحاب الدخل الثابتة ذوي الرواتب : المعاشات)، وحملة السندات ... الخ، الذين تتخلف دخولهم النقدية عن مسايرة حركة تصاعد الأسعار، في حين استفيد أصحاب الدخل المتغيرة : كما أوضحنا سابقا، وهذا ما يعمق التفاوت في توزيع الدخل والثروات، ويخلق موجة من التوتر، والتذمر الاجتماعي، يؤدي حتما نوع من التمايز والطبقية في المجتمع، مهند الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية.

يلجأ الموظفون وأصحاب الدخول الثابتة : في ظل انتشار الفساد الإداري واشتداد وطأة التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية، إلى أساليب غير قانونية لتعويض التدهور في أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وعليه يمكن أن تكون ظروف الظاهرة المحفزة لتفشي الرشوة على غرار غيرها من الأمور الإدارية غير المشروعة، والتي تساهم في انتشار نمط سلوكي غير سليم في المجتمع يؤثر على نوعية المشاريع والصفقات المنجزة

هجرة الكفاءات والأيدي العاملة : في ظل تآكل الدخل الحقيقي لفئات كبيرة من الطبقة المتوسطة، جراء ارتفاعات الأسعار المستمرة، وعدم كفاية الأجور وتزايد البطالة، يبحث الكثير مهم : خاصة أصحاب المستويات الدراسية والكفاءات عن الهجرة إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي الى خسارة الطاقات البشرية ذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات

تتغير الأنماط السلوكية وبعض القيم للمجتمع في ظل التضخم، مثل انتشار السلوك الاستهلاكي التربي البعض الفئات المستفيدة، وتمايز طبقي بين العائلات، وتضيع القيمة الاجتماعية للعمل المنتج.

وكحوصلة يمكن أن نميز أهمية الظاهرة التضخمية من خلال حجم أثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، الا أنه تجسمها في الحقيقة يعتمد بالضرورة على حدة ارتفاع الأسعار واستمراره : ومدى توقع حصوله، وتبقى إعادة توزيع الثروة من أهم الآثار السلبية لهذه الظاهرة، إلا أن هذا يعتمد على مقاييس تخص مدى احترام القوانين ومدى تطبيقها ومستويات العدالة بين مكونات المجتمع.

المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار النفط والتضخم

1- علاقة أسعار النفط والتضخم

تعرف صدمة النفط على أنها صدمة العرض الكلاسيكية في نماذج الاقتصاد الكلي التقليدية، أي يكون العمل أكثر تكلفة في جميع قطاعات الاقتصاد، ويقوم العمال بتعديل توقعات التضخم في أعقاب الصدمة وتنخفض الهوامش في جميع أنحاء الاقتصاد ، وعقود العرض الكلية تدفع الأسعار إلى الأعلى. وينتهي الأمر بالأعوان من خلال توازن الاقتصاد إلى مضاعفة ارتفاعات الأسعار هذه في انتقال أوسع. من ناحية أخرى ، إذا كانت الأجور الاسمية غير مرنة المؤسسات تكون مقيدة بعقود عمل جماعية طويلة الأجل فإن معظم تعديلات الاقتصاد الكلي لصدمة النفط يجب أن تتخذ شكل بطالة أعلى بدلاً من تضخم أعلى، مع ركود تضخمي كنتيجة للاقتصاد الكلي، أما فيما يخص أسواق العمل في جميع أنحاء العالم أصبحت أكثر مرونة منذ الثمانينات، وفي هذا الإطار ينبغي توقع انتقال أكبر وركود أقل عمق الصدمات النفطية، ومع ذلك، كان تأثير الزيادة الأخيرة في أسعار النفط على كل من التضخم والنشاط الاقتصادي ضئيلاً. غير أن هناك وجهة نظر بديلة الأسواق العمل

وهي التركيز على تأثير حمود الأجور الحقيقية، حيث يظهر بلانشارد وغالي (2007) أنه في النموذج الكيتري الجديد تقليل الجمود الحقيقي يقلل منا لتبادل بين الإنتاج واستقرار التصميم، وبالتالي يمكن أن تفسر المرونة المتزايدة السوق العمل كلا من انخفاض تأثير أسعار النفط على الأسعار والنشاط الاقتصادي.

تضمن النظرة الأكثر حداثة استجابة السلطات الاقتصادية، بحيث يصبح اختيار نظام سعر الصرف والهدف النقدي والدورية للسياسة المالية أمراً بالغ الحساسية ، فمن شأن السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية المشددة أن تزيد من الانتقال وتقلل من تكاليف الإنتاج من خلال تعزيز الطلب الكلي عندما يكون الإنتاج أكثر تكلفة من ناحية أخرى سيؤدي استهداف التضخم الصارم إلى تقليل انتقال أسعار النفط ، إما من خلال التأثيرات التعويضية المباشرة الأسعار العائدة أو من خلال زيادة مصداقية السياسات النقدية في الحالة الأولى، تزداد تكاليف الإنتاج من الصدمة، بينما في الحالة الثانية لا تتم، أيضا من شأن زيادة مرونة أسعار الصرف بين الدول المستوردة للنفط أن تزيد من تقلب تصميم أسعار النفط من حيث العملة المحلية وبالتالي، فإن زيادة التقلبات الدورية للسياسات المالية حبا إلى جنب مع الاتحاد العالمي نحو استهداف التضخم وزيادة مرونة سعر الصرف يؤدي إلى تأثير غامض على كل من انتقال الصدمات النفطية وتكاليف الإنتاج، ومع ذلك يمكن أن تساعد السياسة المالية المستقرة حبا إلى جنب مع استهداف التضخم بمصداقية في تفسر الانتقال الضعيف. بالإضافة إلى ذلك، قد تساعد أسعار الصرف المرنة في سياق استقرار التضخم على امتصاص الصدمات الخارجية دون تأثير محلي كبير، غير أن مسألة اختبار نظام سعر الصرف وأثره يعود للأساسيات كل الدولة.

تؤكد نماذج الاقتصاد الكلي الحالية على كيفية ارتباط صدمات التضخم بالهيكل الكامل للتكاليف في الاقتصاد، فشر إلى أن التضخم تفاعل بشكل مختلف مع الصدمات النفطية التي تختلف في مدى استمرارها المتوقع، ومن هنا يمكن القول بأن انتقال صدمات النفط (مع بداية التسعينات كان أقل، لأن هذه الصدمات كان من المتوقع أن تكون فقط طفرات مؤقتة (مثل تلك التي حدثت في 1990 و (1999) بدلاً بدلاً . من الارتفاعات الطويلة الأجل. ومع ذلك، عكست العقود الآجلة الاعتقاد المتزايد للمشاركين في السوق بأن أسعار النفط المرتفعة مع بداية الألفية مستمر، ولكن التضخم لم يرد بشكل كبير. يمكن القول أيضا أن العولمة وزيادة المنافسة (الصين، وول مارت ، وما إلى ذلك قد حدث من قدرة المنتمين على تمرير تكاليفهم المرتفعة إلى المستهلكين، فقد يفضل المنخرطون في منافسة شديدة تخصيصا مؤقتا في هوامش أرباحهم بدلاً من منح منافسيهم فرصة لزيادة حصتهم في السوق، ومع ذلك ، من غير الواضح لماذا لم يتم تحرير التكاليف المرتفعة باستمرار الجميع المتمين في جميع أنحاء العالم في نهاية المطاف، وتتوقع هذه الحجة حدوث انخفاض في أرباح الشركات في البلدان الصناعية نتيجة الصدمة ، مما يؤدي في النهاية إلى تعثر الاستثمار والنمو، وبدلاً

من ذلك فإن ارتفاع أسعار النفط القياسية قبل الإخبار الكبير في أواخر 2014 ارتفاع أرباح الشركات والنمو العالمي السليم.

الأمر الواضح أن الحالة النظرية لتوضيح الانتقال ليست واضحة، هناك جمع من شأها أن تدفع إلى توقع زيادات في الانتقال ، ولكن أما هناك جميع تدعم الانتقال ، في النهاية ، أي مجموعة من التأثيرات هي في الغالب سؤال تجريبي

يمكن أن يكون تأثير الزيادة في أسعار النفط في حالة البلدان المصدرة للنفط، مليا على الأسعار المحلية، فعل المرحلة التي تكون فيها المعار النفط في الارتفاع الاحتياطيات الأمنية ستزيد الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة وبالتالي التصميم بتراجع، ومع ذلك إذا قامت الدولة تشريع احتياجاتها من الطاقة ولم يكن لهما سرى دور مثل للنفط في الاقتصاد، فإن تأثير زيادة أو الأخصاص أسعار النفط سيكون ضئيلا

2- آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

تتأثر الاقتصاديات النفطية بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية والجزائر من الدول التي تعتمد في إيراداتها على حوالي 94% من عائدات البترول، فان لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية اثر على اقتصادها وفيما يلي سيتم التطرق الى هذه الآثار في حالة ارتفاع الأسعار و في حالة الانخفاض(تومي، 2016، صفحة 63).

1.2- آثار ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

أدى ارتفاع أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية مع بداية القرن الواحد و العشرين إلى حدوث انفراج في الاقتصاد الجزائري دام إلى غاية منتصف سنة 2014 ويعتبر تحسن سعر البرميل السبب الرئيسي وراء تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر فبلوغ أسعار النفط 38 دولار سنة 2000 بعدما كانت 10 دولار للبرميل سنة 1998 ومواصلة تطور أسعار النفط حتى سنة 2008 أين بلغت أقصى مستوياتها 148 دولار أدى إلى زيادة مدا خيل الجزائر وبالتالي كانت الآثار ايجابية، فحسب صندوق النقد الدولي تم إنفاق أكثر من 200 مليار دولار حتى سنة 2009 على المشاريع التنموية و هذا نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية، وكذلك تم تراجع معدلات المديونية الخارجية إلى ادني مستوياتها ، و أدى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط إلى تحسن في الناتج الداخلي الخام الجزائري وأحسن الوثبات كان بين الفترة 2007 إلى 2008 أين وصل الناتج الداخلي الخام 162.9 مليار دولار بعدما كان سنة 10 2007 لا يتعدى 135.3 مليار دولار

شملت تداعيات ارتفاع أسعار النفط أيضا الميزان التجاري الجزائري اين تظهر النتائج في سنة 2008 أين بلغت الأسعار مستويات قياسية ما أدى إلى حدوث فائض في الميزان التجاري الجزائري حيث بلغت قيمته 39.983 مليار دولار بعدما كان 32.898 مليار دولار سنة 2007 ، وكذا سجلت احتياطات الصرف ارتفاع حيث بلغت 143.1 مليار دولار سنة 2008 بعدما كانت 110.2 مليار دولار سنة 2007 (بغداد، 2005، الصفحات 8-10)

تأثرت ميزانية الدولة بالارتفاع الحاصل في أسعار النفط حيث سجلت النفقات العامة ارتفاع طردي لاسيما في نفقات التجهيز اين صرفت الجزائر أكثر من 700 مليار دولار لتمويل مخططاتها الخماسية الأربع التي سطرته من اجل خلق التنمية ، تلاها ارتفاع في ميزانية التسيير خاصة بعد مراجعة قوانين الوظيفة العمومي سنة 2012 سبها التحويلات الاجتماعية المتعاقبة بهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، بالمقابل أدى ارتفاع أسعار النفط إلى مواصلة الدولة دعم أسعار بعض المنتجات الغذائية والطاقة الأمر الذي أدى إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

2.2- أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

لأنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري الذي تعتمد في صادراتها على المحروقات بشكل رئيسي، ولأن تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية تكون نفسها ، سيتم التطرق إلى أزمة 2014 لإظهار هذه الآثار. حيث انهارت أسعار النفط بداية من السادس الثاني لسنة 2014 و تواصل معدل الانخفاض إلى أن وصلت إلى 30 دولار للبرميل مطلع 2016 بعدما كانت 110 دولار للبرميل جوان 2014 . بمعدل انخفاض 72. %

و إن لم يكن لانخفاض أسعار النفط أثار مباشرة على مؤشرات الاقتصاد و هذا بسبب لجوء الجزائر إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي أسمته الدولة الجزائرية مطلع سنة 2000 أين كانت تصب فيه الفوائض المالية، إلا أن هذه الخطوة في حد ذاتها إحدى تداعيات انخفاض الأسعار كما أن نتائج تواصل انخفاض الأسعار لسنتي 2015 و 2016 بدت ظاهرة على الاقتصاد الوطني، وفيما يلي تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط على الجزائر:

فقد تراجعت قيمة صادرات النفط لسنة 2015 أين بلغت 1491 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 التي بدورها تراجعت مقابل 2013

سجلت سنة 2015 عجز في الميزان التجاري وكان السبب الرئيسي تراجع قيمة صادرات النفط المتأثرة بانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية

تم تسجيل خسائر كبيرة في الأرصدة المالية وعجز في ميزانية الدولة لسنة 2015 و 2016 حيث كان يجب أن تسجل أسعار النفط 110 دولار للبرميل من أجل أن تتوازن ميزانية 2016 إلا أن الأسعار لم تتجاوز 50 دولار للبرميل.

انخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات التي لجأت إليه الجزائر لمواجهة انخفاض أسعار النفط حيث تراجعت موارد بـ 1714.6 مليار دج في الفترة 2014 إلى 2015. (الجمارك)

عجز في الحسابات الخارجية و هذا التراجع قيمة الصادرات و ارتفاع قيمة الواردات حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات الواردات سنة 2015 فقط 77% مقابل 110 في النصف الأول من سنة 2014

استمرار انخفاض احتياطات الصرف الى 1789 مليار دولار سنة 2014 ليصل إلى 144.1 مليار دولار نهاية 2015 وهذا بعدما بلغ الذروة سنة 2013 ليسجل مستوى 194 مليار دولار.

كما دفع استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية الحكومة الجزائرية إلى رفع الدعم عن الأسعار وزيادة الضرائب وتخفيض سعر الصرف من أجل رفع قيمة الإيرادات الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن و انخفاض المستوى المعيشي (بولحية، 2011).

و في حال استمرار انخفاض الأسعار ما يعني استمرار تراجع قيمة الإيرادات مقابل ارتفاع قيمة النفقات سيزيد من حدة الأزمة ويدفع السلطات إلى تخفيض نفقات التجهيز بعدما خفضت نفقات التشغيل الأمر الذي يعني تباطؤ وتيرة النمو و بالتالي ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام . كما يمكن أن تلجأ الحكومة إلى المديونية الخارجية في حال عدم تبناها الإستراتيجية فعالة والبحث عن بدائل للمحروقات . (الدين، الصفحات 52-53)

3- تطور أسعار النفط والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)

ابتداء من 1990، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، بعد صدمة أسعار النفط 1986 التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، والتي نتج عنها تدهور الأوضاع الاقتصادية تفاقم المديونية ، انخفاض قيمة العملة، وارتفاع مستويات التضخم ، خلال هذه الفترة تم تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات حيث تم رفع الدعم تدريجيا وربط الأسعار بنظامين ، نظام الأسعار المقننة (تحديد سقف سعري) وهذا لضمان الأسعار عند مرحلة الإنتاج بالإضافة إلى نظام الأسعار الحرة الذي يتضمن السلع الأخرى التي لها

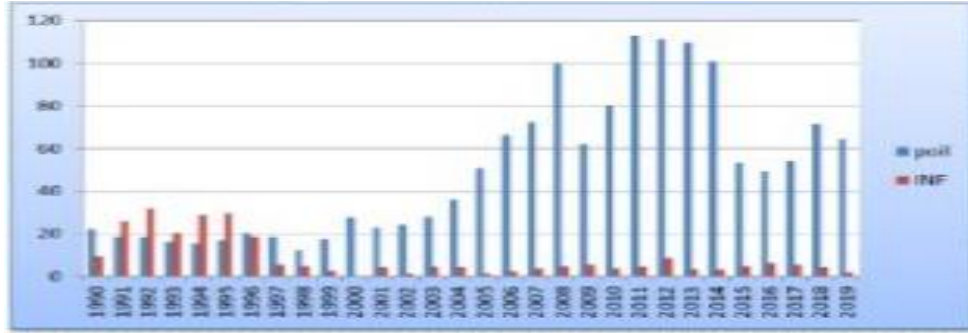
أولوية اقتصادية واجتماعية والذي يمكن السوق من تنظيم الأسعار عن طريق الطلب والعرض، وهو ما انعكس في ارتفاع مطرد للتضخم حيث بلغ أقصى حد له (31.68%) سنة 1992، وعلى الرغم من الانخفاض الذي شهده عام 1993، إلا أنه ارتفع مجددا في السنتين الموالتين (29% و 29.8%) على التوالي، ويعود ذلك إلى رفع الدعم عن السلع المدرجة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994) حيث وصلت نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك مع حلول عام 1995، تمت إزالة كل التشوهات السعرية، والملاحظ بعد هذا التاريخ تراجع محسوس حيث انتقلت إلى (65) عام 1998 قبل أن تصل إلى (0.3%) عام 2000، ويعود ذلك إلى الصرامة في السياسة النقدية، العمل على تقليص الموازنة العامة، رفع أسعار الفائدة، زيادة احتياطات الصرف لدعم قيمة العملة الوطنية، قللت هذه التدابير من مخاطر التضخم مع بروز برنامج الإنعاش الاقتصادي، وضح المزيد من الكتلة النقدية، سجلت سنة 2001 مستوى (4.2%) لكنها بقيت مقبولة خلال الفترة (2001-2006) نظرا لتقليص المديونية الخارجية وتحسن ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار النفط، وفي الأساس يمكن إرجاع أسباب معدلات التضخم في الفترة (2000-2010) الملا نمو الكبير في الاتفاق الحكومي بسبب المشاريع والمخططات التنموية التي تبنتها البلاد إضافة إلى تغذية التضخم المستورد بما فيه عوامل الإنتاج، وارتفاع السلع المحلية نتيجة تحول الطلب عليها، بعد ارتفاع مثيلاتها المستوردة (رزيقة، 2021، صفحة 8).

بعد أعلى مستوى مسجله معدل التضخم عام 2012 بنسبة (8.8%) والناجم عن بعض الاضطرابات التي أصابت الأسواق العالمية لبعض المنتجات الزراعية، عاود تراجع عامي 2013 و 2014 إلى (3.25%) في ظل استقرار عرض النقود و ضبط موازنة الدولة، ارتفع معدل التضخم عام 2015 بسبب مجموعة سلعية والتي تمثل 75% من السلة الكلية (CPI)، حيث ساهمت هذه الزيادة في التضخم الكلي بنسبة 83.9%، كما أن الحفض الاسمي لقيمة العملة بحوالي 20% هدف تصحيح اختلال ميزان المعاملات الخارجية وتقادي تأكل احتياطات النقد الأجنبي، وبعد مصدر التضخم هو التضخم المستورد وليس التوسع النقدي الذي لم يتجاوز 0.1%. بخصوص سنة 2016 و 2017 يرجع ارتفاع معدل التضخم إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات التي تهيمن عليها جهات معينة وليس تطور الكتلة النقدية وتدهور سعر الصرف وارتفاع أهم السلع المستورد. غير أن سنة 2018 و 2019 عرفت زوال الضغوط التضخمية، حيث أظهر التضخم أثرا بسيطا بسبب التمويل التقليدي لأن العديد من السلع الاستهلاكية والسكن مدعمة من طرف الدولة.

التأثير غير المتماثل لأسعار النفط على التضخم

يظهر الشكل (1) العلاقة بين سعر النفط والتضخم غير واضح، حيث أن الفترة (2000-2008) شهدت معدلات تضخم منخفضة في ظل ارتفاع أسعار النفط، مما يشير إلى إمكانية التأثير السلبي لأسعار النفط على التضخم بالنسبة للفترة (2010-2013) تطاير أسعار النفط صاحبه ارتفاع في معدلات التضخم المكانية الانتقال غير المباشر للأسعار النفط). الفترة (2014-2019) والتي عرفت انخفاض كبير في أسعار النفط تزامنت مع معدلات تضخم مرتفعة نوعا ما خلال الفترة (2015-2018).

شكل رقم (05) يمثل تطور أسعار النفط و معدلات التضخم 1990-2019



المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام Eviuws 12

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة مرجعا علميا أساسيا لكل باحث، إذ تُمكنه من الاطلاع على ما كتب حول موضوع بحثه، وتساعد في تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، فضلا عن اكتشاف الفجوات المعرفية التي يمكن معالجتها من خلال دراسته. وفي إطار هذه المذكرة، التي تركز على دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر، تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة، باللغتين العربية والإنجليزية، بهدف الاستفادة من مناهجها، وأدواتها التحليلية، ونتائجها، ومقارنتها بما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المطلب الأول: خصص لعرض للدراسات السابقة مكتوبة باللغة العربية، ذات صلة مباشرة بموضوع البحث.

المطلب الثاني: يتناول دراسات أجنبية موضوعات قريبة من إشكالية المذكرة، مع التركيز على المقاربات الاقتصادية والمنهجيات التحليلية المعتمدة.

المطلب الثالث: يعنى بتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، من حيث الأهداف، والإشكالية، والمنهجية، بما يسمح بتحديد الإضافة العلمية التي تسعى هذه المذكرة إلى تحقيقها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة (لموتي، 2021): دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2000-2021) تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر، حيث حاول الباحث من خلال دراسته التعرف على أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر وذلك من خلال:

الإشكالية:

كيف تؤثر تقلبات سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) باتباع نموذج الانحدار الذاتي لفترات لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ؟

الأهداف:

يمكن حصر هدف هذه الدراسة في معرفة مدى صلاحية نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) في دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر، و مع تحديد وجود العلاقة التوازنية بينهما و طبيعتها.

النتائج:

- نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء للموزع يعتبر نموذجا مناسباً لقياس أثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة نظراً لما أقرته اختبارات الاستقرار واختبار الحدود وأيضاً خلو النموذج من المشاكل القياسية كلها، وكانت النتائج كالآتي:

وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وسعر النفط لأن معلمة حد تصحيح الخطأ (2.308980) كانت معنوية وبإشارة سالبة.

معلمة حد تصحيح الخطأ (2.308980)، حيث يدل ذلك على أن 230% من عدم التوازن سوف يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة أي أن ارتفاع سعر النفط في اقتصادها يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، والعكس في حالة الانخفاض وهذا للإشارة الموجبة للمعلمة

المقدرة (0.039)، كما أنه يوجد تأثير معنوي عند 5% هذه لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت أقل من 0.05. وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة لهذه الدراسة.

2. دراسة (رزيقة و دحماني فطيمة، 2019): دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL للفترة (1990-

2019) تحت عنوان انتقال أسعار النفط الى التضخم في الجزائر (الأثر غير متماثل) ، حيث حاول الباحثان من خلال دراستهما التعرف على أثر انتقال أسعار النفط الى التضخم في الجزائر وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف تنتقل أسعار النفط الى التضخم؟

الأهداف:

- معالجة علاقة أسعار النفط بالتضخم كإطار نظري.
- دراسة أسعار النفط والتضخم في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة قياسية لعبور أسعار النفط إلى التضخم.

النتائج:

يمكن القول أن نموذج NARDL هو الأمثل حيث أظهرت هذه الاختبارات أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع، كما يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل مع غياب مشكل الارتباط الذاتي في ظل الأخطاء وتباين الأخطاء، وأهم شيء أن اختبار الاستقرار الهيكلي المعادلة التضخم بين أن المقدرات ثابتة عبر الزمن ومنحنى المضاعف الديناميكي أظهر انتقالا غير متماثلا لأسعار النفط إلى التضخم.

نتائج الأجل القصير والطويل أثبتت صحة أن زيادة ارتفاع أسعار النفط في الجزائر يكون لها أثرا مباشرا سلبيا على الأسعار المحلية، خلال المرحلة التي تكون فيها أسعار النفط مرتفعة فقط في الأجل القصير، لأن الاحتياطات الأجنبية ستزيد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة وبالتالي التضخم سيتراجع، بالإضافة إلى أن مدا خيل أكثر تعزز قوة الدولة في دعم الأسعار أكثر مما يرفع من القدرة الشرائية. لا تؤثر أسعار النفط المنخفضة على التضخم لأن الدولة تدعم أسعار المشتقات النفطية وأسعار للمواد الأساسية وتوجهها إداريا وبالتالي يمكن القول أن أثر الانخفاض يظهر في أشكال أخرى من شأنها التأثير لاحقا على التضخم يمكن اعتبار هذا التأثير غامضا نظرا لضبابية معالم السياسة المالية.

3. دراسة (سليمة و دحماني فاطمة): دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (var) تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، حيث حاول الباحثان من خلال دراستهما التعرف على أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية على مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم المحلي) في الاقتصاد الجزائري؟

الأهداف:

تقديم نموذج تطبيقي لتوضيح أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على مؤشر أسعار الاستهلاك في ظل غياب وجود الإصلاحات الاقتصادية.

مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري؟

النتائج:

من خلال نتائج اختبار إستقرارية النموذج المقدر والمدعم بالمتغير الصوري (الشكل (8) أنظر للملحق)، يظهر لنا أن كل الجذور العكسية " inverse roots " لكثير الحدود المرافق الجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة نقل عن الواحد الصحيح، أين تقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج VAR المقدر يحقق شرط الاستقرار (VAR) satisfies the stability condition

إن اختبار علاقات السببية حسب مفهوم - Granger ومن خلال الجدول (08) أنظر للملحق) لوحظ أن أولى النتائج الملفتة للنظر هي تلك التي تدعم وجود علاقات سببية - حسب مفهوم - Granger تتجه من أسعار النفط نحو مؤشر أسعار الاستهلاك ومين متغيرة dum (الإصلاحات الاقتصادية) نحو مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) وذلك عند مستوى معنوية قدره (596) مما يعني أنه هناك احتمال قدره (956) تكون تغيرات أسعار النفط وكذا الإصلاحات الاقتصادية تسبق التغيرات التي تحدث في هذه التحقيق في المقابل أكدت العلاج غياب علاقات من هذا النوع في الاتجاه المعاكس.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة (KOSE & UNAL, 2012)

دراسة بعنوان *the effects of the oil price and oil Turkey* في هذه الورقة البحثية تم تحليل آثار أسعار النفط وتقلب أسعار النفط على التضخم في تركيا من خلال نموذج الانحدار التلقائي المتجه الهيكلي (SVAR) ، باستخدام البيانات الشهرية التي تغطي الفترة ما بين مارس 1988 وأوت 2019 نتيجة تحليل التباين تشير إلى أن آثار تقلب أسعار النفط نتيجة للتضخم كان محدودا في الأشهر الأولى لكنه زاد خلال الأشهر اللاحقة. تشير تكلفة العمالة إلى أن تأثيرها على التضخم كان محدودا في الأشهر الأولى ولكنه أصبح أكثر أهمية في وقت لاحق. شكل سعر الصرف أكبر مصدر للتغيرات في التضخم ولم ينخفض تأثيره إلا بشكل طفيف في الجزء الأخير من الفترة، وفقا لنتيجة وظائف الاستجابة الاندفاعية كانت استجابات أسعار النفط وسعر الصرف للتضخم كبيرة في الأشهر الأولى وقد أصبحت استجابة التضخم لتكلفة العمالة كبيرة بعد بضعة أشهر. تشير نتيجة هذا البحث إلى أن اتباع السياسات الاقتصادية المستقرة مع مراعاة كل من السياسة النقدية والسياسة المالية يوفر ديناميكيات مهمة للسيطرة على التضخم ومع ذلك فإن سعر النفط هو عامل خارجي يجب إيجاد طرق بديلة من أجل تقليل تأثيره التضخمي.

2. دراسة (COLOGNI & MANERA, 2008)

درست هذه الورقة البحثية العلاقة بين أسعار النفط والتضخم و أسعار الفائدة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Var لمجموعة الدول السبعة (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا، و.م.أ) خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 1980 إلى غاية الربع الرابع من عام 2003، وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج وهي أن أسعار النفط تؤثر على علاقات التوازن طويلة المدى، كذلك وفقا للمعاملات المقدرة للجزء الهيكلي من النموذج بالنسبة لجميع البلدان باستثناء اليابان وبريطانيا فلا يمكن رفض الفرضية الصفرية لتأثير أسعار النفط على معدل التضخم حيث تنتقل صدمات معدل التضخم إلى الاقتصاد الحقيقي عن طريق زيادة أسعار الفائدة، إضافة إلى ذلك أشار تحليل الاستجابة الاندفاعية بالنسبة لمعظم البلدان إلى وجود تأثير فوري ومؤقت لتطورات أسعار النفط على الأسعار.

3.دراسة(zakaria & khiam, 2021)

حاولت هذه الدراسة قياس تأثير أسعار النفط العالمية على معدلات التضخم في دول جنوب آسيا باستخدام بيانات شهرية من شهر جانفي لعام 1980 إلى شهر ديسمبر لعام 2018. وقد تم إجراء التحليل التجريبي باستخدام التكامل المشترك وتقنية نموذج Var وأيضا باستخدام التحليل غير الخطي. وقد كشفت النتائج التقديرية عن استمرار التكامل بين أسعار النفط والتضخم في دول جنوب آسيا حيث وجد من خلال اختبار السببية الخطية والغير خطية لغرانجر أن سعر النفط يسبب التضخم. كما أشارت وظائف الاستجابة الاندفاعية إلى أن صدمة أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل إيجابي على التضخم في دول جنوب آسيا.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسات

عند المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية حول أثر تغير أسعار النفط على التضخم، يلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على إثبات وجود علاقة طردية بين المتغيرين، غالبًا من خلال نماذج اقتصادية تقليدية وضمن سياقات اقتصادية مستقرة نسبيًا. بينما اتجهت الدراسات الحالية إلى تحليل أكثر تعقيدًا للعلاقة، خصوصًا في ظل الصدمات العالمية الحديثة، مستخدمة أدوات نمذجة حديثة تراعي العوامل الهيكلية والسياسات الاقتصادية المصاحبة.

من حيث النتائج، كشفت الدراسات السابقة عن وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم، حيث تؤدي الزيادات في أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق العمومي وبالتالي ارتفاع الأسعار العامة، دون تحليل معمق لتأثير المتغيرات الوسيطة.

أما الدراسات الحالية، فقد توصلت إلى نتائج أكثر دقة، مشيرة إلى أن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم قد لا تكون دائمًا خطية أو متماثلة، بل تختلف حسب طبيعة الصدمة النفطية وظروف الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى دور السياسات الاقتصادية في امتصاص أو تضخيم الأثر. وهذا يظهر تطوراً في فهم آلية التأثير، ويدعو إلى ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية أكثر مرونة واستباقية في الدول النفطية مثل الجزائر.

خاتمة الفصل :

عالجت العديد من الدراسات الإشكالية انتقال أسعار النفط إلى التضخم، وقد ذهبت الكثير منها إلى أن هذا الانتقال المخفض مع بداية التسعينات، وهو ما أثبتته دراستنا توافق مع العديد من الدراسات السابقة حيث أن انتقال أسعار النفط إلى التضخم يؤثر من خلال الاتحاد التصاعدي الأسعار النفط بطريقة مباشرة في الأجل القصير على التضخم.

يمثل الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على المداخل النفطية فيدا السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي الذي ينقل بدوره الآثار إلى الأسعار المحلية. أما فيما يخص التضخم المستورد فهو شكل من أشكال التبعية للعالم الخارجي التصدير مواد أولية حمام واستيراد مواد و سلع مصنعة من الدول الرأسمالية الصناعية في المقابل) وهو ما يمثل قناة انتقال غير مباشرة لتغيرات أسعار النفط على التضخم، شأنه شأن الاتفاق الحكومي. لم يعد التضخم ذو مصدر نقدي للتحكم الجيد السياسة النقدية، كما أنه لا تظهر سلة المستهلك الكثير لتوطيد كيفية الانتقال أسعار النفط إلى التضخم بسبب الدعم الكبير من الدولة الأسعار.

بعد انتقال أسعار النفط إلى التضخم غير متماثل وغير نام وغير مباشر بسبب السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية. حيث يمكن للسياسات المضادة لغير المسار التوسعي الأسعار النفط على التضخم وما يمكن الإشارة إليه والذي يمكن أن يكون مرجع أساس لبحث لاحق هو كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على المسار التوسعي لأسعار النفط على التضخم وإلى أي مدى يمكن أن تسمح الدولة بمرور غير نام التقلبات اسعار النفط على التضخم؟ كما أن البنية الهيكلية للتضخم في الجزائر تجعل منهم الأساسيات على مستوى الاقتصاد الجزائري فالبحث في هذا المجال يمكن أن يسهل مستقبلا تحسين نتائج العمل في هذا الإطار.



الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي:

دراسة قياسية حول أسعار النفط

وأثرها على التضخم في الجزائر



المبحث الأول: منهجية الدراسة

المطلب الأول: مفهوم منهجية التكامل المشترك ARDI

يعني التكامل المشترك أن تكون السلسلتان المتكاملتان ذات سلوك متشابه بمرور الزمن، وهو ما يشكل علاقة توازنية في الأجل الطويل ويجعل التركيبة الخطية بينهما ذات متوسط معدوم وتباين ثابت.

و قد ظهر هذا النموذج نتيجة لمحدودية نماذج التكامل المشترك السابقة له، حيث قدم كل من Pesaran and Shin (1999)، ثم Pesaran et al (2001) نموذج بديلا يسمى (ARDL) اختصارا لـ Autoregressive Distributed Lag Model، وهو خليط من أنموذجي الابطاء الموزع Distributed (lag-) model و الانحدار الذاتي Autoregressive model عندما يكون هناك وجود حالة من التكيف في المتغير التابع y يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري x و بقيم متباطئة لمدة زمنية سابقة (x_{t-r}) أي تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط وإنما خلال مدة زمنية متعددة سابقة $(t-r)$ و يأخذ نموذج ARDL المعادلة التالية:

$$y = B + B_0 x_t + B_1 x_t + U_t \dots \dots \dots (1)$$

وأما السلوك الديناميكي (الحركي) يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع Y_t لا وهذا يعني نفس المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيا لمدة سابقة Y_{t-i} لا ويمثل ذلك أنموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-2} + \dots + \lambda_p Y_{t-p} + U_t \dots \dots \dots (2)$$

وفقا للمعادلة (1) أعلاه يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا X_{t-1} علاوة أنه يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة Y_{t-i} بلا لذلك يأخذ المعادلة التالية:

$$Y_t = a + a_1 Y_{t-1} + B_0 x_t + B_1 x_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث (xy) تمثل المتغيرات الذي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما.

وتبعا لاختبار الحدود Bound Test approach يتم تحديد حدود دنيا وحدود عظمى f (F-statistic) للاختبار بواسطة فرضية العدم H_0 التي تعني عدم امكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، وعندما تكون قيمة المحتسبة أقل من القيم الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة

بوجود علاقة تكامل مشترك، ووفقا لما سبق ومن الناحية التطبيقية فإن نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون للمتغيرات المدروسة بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-1} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \epsilon_t, \dots (4)$$

حيث:

D الفرق الأول لقيم المتغير

A0 الحد الثابت

R عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى

1- خصائص منهجية التكامل المشترك ARDL

تقدم هذه المنهجية منافع مقارنة بالمنهجيات السابقة، نذكرها في الآتي:

- هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن أقل من 80 مشاهدة
- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أو الرتبة (1) في حالة الخليط بينهما، و يكون نموذج ARDL غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) 1
- يطبق نموذج ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كاف من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد (1) من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج طبقا لمعايير معلوماتية مختلفة منها:

(AD.R-sq): معيار معامل التحديد المصحح

Schwarz SC (Schwarz Information Criterion)

AIC(Akaike Information Criterion)

- بالإضافة إلى أن النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك تعاني من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج ARDL التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي، كما يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل

وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

- وقد توجد في بعض نماذج السلاسل الزمنية فترة معينة طويلة نسبها وذلك في متغيرات صنع القرار والتأثير النهائي بمتغير السياسة، وبذلك فإن التعديل في المتغير التابع ل بسبب التغيرات في المتغير المفسر X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن وعليه فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير طويلة نسبها فإن المتغيرات المفسرة المتباطئة يجب تضمينها في النموذج وتكون إحدى أساليب بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة 3 X كمتغيرات توضيحية ، حيث أن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق نموذج بسيط

2- شروط استخدام منهجية التكامل المشترك ARDL

قبل النمذجة القياسية بواسطة منهجية التكامل المشترك ARDL لابد من المرور على خطوات:

- التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية (2) وهذا ما يبطل منهجية نموذج ARDL
- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا
- صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction (UECM) ، وهو نوع خاص من نموذج ARDL
- في الخطوة الثانية، تحدد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج
- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا، وذلك بتشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي و اختبار عدم ثبات التباين، بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة والمتمثل في كالاختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي
- تنفيذ الحدود Bounds Test لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات
- إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة السابقة يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ، استعمال نتائج النموذج المقدر في القياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل ب المتغيرات.

المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية (THE UNIT ROOT TEST)

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Granger & Newbold. 1974) ، و من اجل تحديد طريقة التقدير المناسبة ، لابد من اجراء اختبارات (جذر الوحدة) (unit root test)، حيث تعاني غالبية السلاسل الزمنية من هذا الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (nelson & plosser.1982) و (peter. 1986)

ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية المستعملة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها باستخدام اختبار الاستقرارية ، وفي حالة عدم استقرارها نلجأ إلى استخدام الجذر الأحادي الصاعد لكل متغيرة على حدى ، وذلك باستخدام برنامج 10. Eviews ، بغرض حل الإشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (unit root test) عن طريق استخدام ديكي فولر الموسع (adf augmented dickey fuller rest statistic) واختبار فليب بيرون (pp philips & perron) واختبار مدى الاستقرارية السلاسل الزمنية او عدم احتواءها على جذر الوحدة ، وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (t) المحسوبة ، فإذا كانت القيمة الجدولية اكبر من القيمة (t) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فان ذلك يعني عدم استقرار المتغير و العكس صحيح بحيث :

H1: الفرضية الصفرية ، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة ، أي انها غير مستقرة

H2: الفرضية لبديلة ، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة ، أي انها مستقرة

القيم الحاسمة اختبار الفرية العدمية في كل الاختبارات السابقة تعتمد على قيم (Mackinnon(1996) (اويابة، 2019)

1- اختبار dickey–fuller الموسع (ADF) (1981)

يقوم اختبار DF على افتراض انه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين الأخطاء. وبناء على ذلك فاذا تبين عن طريق اختبار Durbin–Watson رفض هذا الفرض فان تطبيق هذا الاختبار لا يكون مناسباً، ويعطي نتائج غير دقيقة بشأن سكون او عدم سكون السلسلة او عبارة أخرى بشأن جذر الوحدة للسلسلة الزمنية. ولهذا الأسباب فقد اقترحا Dickey fuller اختبارا اخر يسمى اختبار (adf) augmented dickey fuller. يستخدم عندما تظهر النتائج وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء. ويعتمد اختبار ADF على نفس العناصر السابق الإشارة إليها في حالة اختبار DF

✓ وهناك ثلاثة صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامه في هذه الحالة:

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

يلاحظ من المعادلة رقم (3) تم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة p حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، فمثلا إذ أخذنا الفرق وتبين أن المشكلة الارتباط الذاتي قد اختفت فإننا نكتفي بهذا الفرق. أما إذا لم تختفي المشكلة فنضيف إلى المعادلة الفرق التالي: وهكذا إلى أن تختفي المشكلة. ويتم بعد ذلك تقدير المعادلة رقم (3) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (ols)، وحساب قيمة اختبار t_p أي للمعلمة p (معامل x_{t-1}) ومقارنتها بقيمة t_{table} المستخرجة من جدول ADF أو من نتائج البرنامج الإحصائي المستخدم و بناء على هذه المقارنة يتم اتخاذ قرار بقبول أو رفض فرض العدم H_0 (الرزاق، 2019/01/08)

2- اختبار phillips –perron (1988)

يقترح تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبارات، وهذا الاختبار يسمح بإلغاء المتحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وله نفس التوزيعات المحدودة لاختبار. ويجرى هذا الاختبار على أربعة مراحل:

❖ تقدير النماذج القاعدية الثالثة لاختبار Dickey–fuller بواسطة المربعات الصغرى (OLS)، مع حساب الإحصائيات الموافقة

❖ تقدير التباين المعطى في الأجل القصير:

حيث:

e_t : تمثل بواقي المقدرة

تقدير المعامل المصحح t^2

بحيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i} \dots \dots \dots [1]$$

من اجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التأخيرات L ، حيث:

L : عدد التأخيرات المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية **n** على النحو التالي:

$$L \approx 4 \left(\frac{n}{100} \right)^{\frac{2}{9}} \dots \dots \dots [2]$$

حساب الإحصائيات (phillips-perron):

$$t^*_{\theta_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\theta^{\wedge} - 1)}{\sigma^{\wedge}_{\theta^{\wedge}_1}} + \frac{n(k-1)\sigma^{\wedge}_{\theta^{\wedge}_1}}{\sqrt{k}} \dots \dots \dots [3]$$

$$\text{Avec } k = \frac{\sigma^{\wedge 2}}{s_t^2} \dots \dots \dots [4]$$

حيث:

K يساوي الواحد في الحالة التقريبية عندما يكون : e_t تشويش ابيض ، وتقارن هذه الاحصائية مع القيمة الحرجة ل: **Mackinnon** (الرزاق، بن عمرة عبد، 2019)

3- اختبار $kpss$:

اقترح هذا الاختبار عام 1992 من قبل (kwiatkowski-phillips-schmidt & shin) وهو اختبار يعتمد على مضاعف لاكرانج (LM)، ويرتكز على فرضية العدم التي تنص على السكون السلسلة الزمنية خلافا للاختبارين (ADF) و (PP) السابقين، فهو يعالج بعض أوجه الضعف في الفاعلية الاختبارين (ADF) و (PP) في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، ويمكن القول ان النتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، فضلا عن حالة اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة

يتم احتساب المجموع الجزئي للبواقي يعد تقدير النماذج في الاختبارين (ADF) و (PP):

$$s_t^2 = \sum_{i=1}^t e_t \dots \dots \dots [1]$$

تقدير التباين طويل الاجل (s_1^2) بنفس طريقة اختبار فليبس بيرون (pp).

$$s_1^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^n \left(1 - \frac{i}{t+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t + e_{t-i} \dots \dots \dots [2]$$

تحتسب إحصائية اختبار (kpss) من العلاقة التالية:

$$LM = \frac{1}{s_1^2} \cdot \frac{\sum_{t=1}^n s_t^2}{n^2} \dots \dots \dots [3]$$

تعتمد القيم الحرجة لهذا الاختبار على إحصائية (LM Statistic) ويتم مقارنتها مع اختبار (Kpss) المحسوب، حيث يتم رفض فرضية السكون (الفرضية العدمية) إذا كانت القيمة الإحصائية (LM) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من قبل (Kpss سنة 1992). وفي المقابل، يتم قبول فرضية السكون إذا كانت القيمة الإحصائية (LM) المحسوبة أقل من القيمة الحرجة. وتشير فرضية العدم إلى أن السلسلة الزمنية ساكنة، وذلك بعكس اختبار ADF الذي تشير فيه فرضية العدم إلى أن السلسلة الزمنية غير ساكنة

ومن الجدير بالذكر فإن من بين الأساليب المستخدمة في التثبيت استقرارية السلسلة الزمنية هي:

في الحالة عدم ثبات التباين: من أبرز التحويلات المستخدمة لتثبيت تباين السلسلة الزمنية هو تطبيق اللوغاريتم الطبيعي على بيانات السلسلة، أو الحصول على الجذر التربيعي لها، أو استخدام معكوس البيانات، وذلك بهدف تقليل التباين وتحقيق استقرار السلسلة الزمنية

في الحالة الاتجاه العام: ويتم ذلك عبر تقدير الاتجاه العام ثم طرحه من القيم الأصلية، مما ينتج سلسلة زمنية مستقرة

طريقة الفروق: وتتمثل في طرح كل قيمة من القيمة السابقة لها، ويمكن تطبيق هذه الطريقة بدرجات متعددة (مثل الفرق من الدرجة الأولى أو الثانية). ويرمز لها غالباً (d) في النماذج، وتستخدم للتخلص من الاتجاه العام والحصول على سلسلة مستقرة

إزالة الاتجاه الموسمي: ويتم باستخدام طريقة الفروق الموسمية، حيث يتم طرح القيم من نظيرتها في نفس الفترة من السنوات السابقة (الدليمي، مالك علام عفات عودة، 2018، صفحة 116).

4- الاختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق:

إذ يتم اختيار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات من خلال استخدام النموذج الانحدار الذاتي غير المقيد، وهناك خمس معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:

- معيار التنبؤ النهائي (Final Prediction Error - 1969) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$FPE = \left[\frac{T + P - K}{K - P \cdot K} \right]^K \cdot \det \sum e \dots \dots \dots [1]$$

- معيار معلومات اكيكي (Akaike Information criterion - 1973) ويأخذ بالعلاقة التالية:

$$AIC_{(p)} = LN \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 p}{T} \dots \dots \dots [2]$$

• معيار المعلومات شوارز (Schwarz criterion -1978) ويأخذ بالعلاقة التالية:

$$sc_{(p)} = LN \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 p \ln(t)}{T} \dots \dots \dots [3]$$

• معيار معلومات حنان وكوين ((Hannan & Quinn criterion -1979) وتأخذ بالعلاقة التالية:

$$H. Q_{(p)} = LN \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 p \ln(t)}{T} \dots \dots \dots [4]$$

• معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio test)

اذن ان:

K : عدد المتغيرات في النموذج

T : عدد المشاهدات

P : عدد فترات الإبطاء

$\sum e$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج

وتتفق جميع تلك الاختبارات على ان فترة الابطاء المثلى (p) هي تلك الفترة التي تعطي ادنى قيمة لمعظم المعايير عند الاختبار (الدليمي, مالك علام عفات عودة، 2018)

المطلب الثالث : خطوات تطبيق منهجية التكامل المشترك (ARDL)

1-منهجية التكامل المشترك ARDL

تركز طرق تحليل التكامل المشترك المعتادة، مثل طريقة انجل غرانجر (Engel and Granger) وطريقة جوهانسون (Johansen) على الحالات التي تكن فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، هذا يضع شرطا مسبقا وقيدا على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات في شكل المستوي، لذلك، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (Auto-Regressive Distributed Lag Model) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل.

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام (ARDL) من خلال أسلوب اختبار Bound Test المطور من قبل بازاران اخرون (2001) pesaran et al ، حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model)

(AR(p)) ، و نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) ، في هذه المنهجية تكن السلسلة الزمنية دالة في الإبطاء قيمها و قيم المتغيرات التفسيرية الحالية و إبطاءها بفترة واحدة أو أكثر .

ويتميز أسلوب اختبار الحدود بعدة ميزات إذا قورن بطرق التكامل المشترك المستخدمة عادة من أبرزها أربع ميزات هي:

الأولى: فهي أنه يختبر مدى وجد علاقة واحدة في المستوى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عندما لا يكون معلوماً يقينياً ما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر (0) من الدرجة الأولى (1)، أو متكاملة بشكل مشترك، أما الثانية فتتمثل في تميز أسلوب اختبار الحدود بالثبات في حالة تحليل التكامل المشترك للعينات الصغيرة مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى التي يقل الاعتماد عليها في ظل العينات الصغيرة، وتكمن الميزة الثالثة في أنه يتضمن معادلة واحدة فقط مما يسهل تقديرها تفسير نتائجها، أما الميزة الرابعة فهي أن طول إبطاء المتغيرات الداخلة في النموذج يمكن أن تكون مختلفة

بهدف إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة يقدم بازران وآخرون (2001) نهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود (Boundes Testing Appriach) ، ويأخذ النموذج الصيغة العامة التالية:

$$\Delta y_t = c + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{t-1} + \beta_3 x_{t-1} + \dots + \sum_{i=0}^p a_1 \Delta x_{t-i} + \sum_{i=0}^{q^1} a_2 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q^2} a_3 \Delta z_{t-i} + \dots + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطن لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل: B1، B2، B3 معلمات العلاقة 3، 12 معلمات العلاقة قصيرة الأجل، في حين أن C، تشير إلى الحد الثابت أخطاء طويلة الأجل، والحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج (ARDL) في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإذا تم التأكد من وجود هذه العلاقة ننقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير، ولأجل ذلك يتم حساب إحصائية (f) من خلال (wald test) حيث يتم اختيار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج

تكن الفرضية الصفرية Ho

$$\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots 0$$

ولدينا العكس أي الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج

$$H_0 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \dots 0$$

بعد القيام باختبار (wald test) نقوم بمقارنة إحصائية F مع القيم الجدولية التي وضعها بارزان وآخرون، حيث نجد بهذه الجداول القيم الحرجة للحدود العليا الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم، أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، إضافة إلى مجموعة من الاختبارات تهدف إلى معرفة ما إذا كان النموذج يخلو من مشاكل هيكلية مثل: اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين باقي التقدير، واستقرارية النموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) كذا المجموع التراكمي للمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) (سهام، زواد فاطمة، و محبوب محمد، الصفحات 47-48).

2- نموذج تصحيح الخطأ

إذا اتصفت المتغيرات ظاهرة ما بخاصة التكامل المتزامن وأظهرت النتائج أن هناك تكاملا متزامنا للمتغيرات محل الدراسة فيعد النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ ، إما إذا كانت المتغيرات غير متكاملة مع بعضها في الأجل الطويل هنا لا يصبح نموذج تصحيح الخطأ صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة ، حيث يستخدم نموذج تصحيح الخطأ للتوفيق بين سلوك قصير و طويل الاجل للعلاقات الاقتصادية ، بمعنى ان نموذج (ECM) يوضح الانحرافات التي تحدث في الاجل القصير للعلاقة طويلة الاجل التي وضحتها اختبار التكامل المتزامن ، ويمكن أيضا من معرفة اتجاه العلاقة ونسبة تصحيح السنوية او الربع سنوية وفقا لنوع البيانات المستخدمة في التقدير من خلال معرفة قيمة معامل التصحيح للمتغير y_{t-1} و تعبر عنها المعلمة (ϕ) و يتم صياغة نموذج (ECM) على النحو التالي : (عشري، 2022)

$$\Delta y_t = + \prod y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_i \Delta y_{t-1} + \epsilon_t \quad \dots \dots \dots [1]$$

3- الاختبارات التشخيصية القياسية

وتتضمن المعايير التالية:

- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

Lagrange Multiplier Test Of Residual (Brush-Godfrey)(BG)

- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (jarque Bera (JB)

- اختبار المدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي (Ramsey (RESET)

- اختبار الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (في حالة أكثر من المتغير مستقل)

Multicollinearity Test (محمود، أكتوبر 2018)

4-اختبار استقرارية معلمات نموذج

للتأكد ومعرفة مدى استقرار و انسجام معلمات الاجل الطويل مع تقديرات معلمات الاجل القصير يمكن استخدام احد الاختبارين :

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي

▪ **cumulative sum of recursive residual (cusum)**

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

cumulative sum of squares recursive residual (cusum sq)

ويعتمد على كل من الاختبارين السابقين للتأكد من مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الاجل القصير للنموذج المقدر ، فضلا عن توضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات من دعمه ، و يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدر في نموذج تصحيح الخطأ إذا وقع الخط البياني لاختبار كل من (cusum sq) و (CUSUM) داخل الحدود الحرجة للاختبار (الحد الأعلى و الحد الأدنى) عند مستوى المعنوية المستخدم في الدراسة ، في حين لا تتسم المعلمات بالاستقرار الهيكلي إذا وقع الخط البياني للاختبارين خارج الحدود الحرجة (محمود خ.، أكتوبر 2018)

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

المطلب الأول: نموذج الدراسة

انطلاقاً من خصوصية الاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصاداً ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية (وخاصة المحروقات)، وفي ظل التحديات المتكررة المرتبطة بتقلبات الأسعار عالمياً، تم بناء نموذج الدراسة الحالي بهدف تحليل محددات التضخم على المديين القصير والطويل. وقد تم اختيار المتغيرات بالاستناد إلى مراجعة شاملة ومتعمقة للأدبيات النظرية والتطبيقية المعاصرة، حيث تم الجمع بين المتغيرات النقدية، الحقيقية، والهيكليّة لتقديم قراءة تفسيرية شاملة لسلوك الأسعار في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

وقد استندت هذه المقاربة إلى مجموعة من المراجع التي تمثل نقاط ارتكاز في تفسير الظاهرة التضخمية، أبرزها ما قدمه (Milton Friedman 1970) الذي أكد أن التضخم ظاهرة نقدية في جوهرها، مما يدعم إدراج متغير عرض النقود ضمن النموذج. كما تم الاستناد إلى أعمال (Hamilton 2003) و (Céspedes et al. 2005) التي أثبتت وجود علاقة ملموسة بين تقلبات أسعار النفط والتضخم في الدول ذات الاقتصاد الأحادي، مثل الجزائر. أما بشأن الإنفاق الحكومي، فقد دعمت كل من (Tanzi & Schuknecht 2000) و (Barro 1990) فكرة أن نوعية وتوجيه الإنفاق العام لهما دور حاسم في التأثير على استقرار الأسعار. كما أوضح (Dornbusch 1987) و (Kandil & Mirzaie 2002) أن سعر الصرف يؤثر مباشرة على تكلفة الواردات وبالتالي على التضخم، خاصة في الاقتصاديات المستوردة للسلع الأساسية. وعلى الصعيد المحلي، تم الاسترشاد بنتائج دراسات تطبيقية تناولت الحالة الجزائرية بعمق، مثل بن صويلح (2020)، الذي حلل أثر أسعار النفط على الاقتصاد الكلي، وعبد اللاوي (2019) الذي ناقش فعالية الإنفاق العمومي، والزهرابي (2021) الذي تناول دور عرض النقود في تغذية الضغوط التضخمية.

وبناءً على ما سبق، تم صياغة نموذج الدراسة والذي يُمثل العلاقة الوظيفية بين معدل التضخم (المتغير التابع) ومجموعة من المتغيرات التفسيرية ضمن الشكل الدالي التالي:

$$LINF = f (LM2 \text{ } LOIL \text{ } LGOV \text{ } EXE \text{ } GROWTH)$$

حيث تم التعبير عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وفق المعادلة التالية:

$$EC : LINF = (\beta_0 + \beta_1 * LM2 + \beta_2 * LOIL + \beta_3 * LGOV + \beta_4 * EXE + \beta_5 * GROWTH)$$

LINF : لوغاريتم التضخم و هو مؤشر العام لمستوى الأسعار في الجزائر

LM2 : لوغاريتم الغرض النقدي الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

LOIL: لوغاريتم سعر البترول صحارى بلاند

LGOV : الإنفاق الحكومي

EXE : سعر الصرف الرسمي

GROWTH : النمو الاقتصادي

تم الحصول على البيانات من الفترة 1980 الى غاية 2023 من عدة مصادر وهي: World

Federal Reserve ، International Monetary Fund (IMF) ، Development Indicators

Economic Data، البنك المركزي الجزائري، الديوان الوطني للإحصائيات.

✓ اختبار جذر الوحدة:

في تحليل السلاسل الزمنية، من الضروري التأكد من ثبات البيانات قبل تطبيق النماذج الإحصائية المختلفة. السلسلة الزمنية الثابتة تتميز بخصائص إحصائية مستقرة مثل المتوسط والتباين، مما يجعل التنبؤ بها أكثر دقة وموثوقية. لذلك، يعد اختبار جذر الوحدة خطوة أساسية لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة، ومن أشهر هذه الاختبارات اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) ، واللدان يساعدان في الكشف عن طبيعة السلسلة واتخاذ القرار المناسب بشأن معالجة البيانات قبل النمذجة.

- اختبار فيليبس-بيرون (PP):

تم اللجوء إلى اختبار فيليبس-بيرون (PP) والذي يتميز بقدرته على تصحيح مشاكل التغيرات الذاتية ولانسيابية في التباين.

الجدول (01): جدول اختبار (PP) Phillips-Perron

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
	At Level	LINF	LM2	LOIL	LGOV	EXE	GROWTH
With Constant	t-Statistic	- 2.8695	-1.4808	-1.0758	-2.2274	0.2515	-4.5093
	Prob.	0.0573	0.5337	0.7168	0.1999	0.9728	0.0008
		*	n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	- 2.9904	-1.4233	-2.4511	-2.2459	-1.9300	-4.4611
	Prob.	0.1466	0.8397	0.3496	0.4532	0.6217	0.0048
		n0	n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	- 1.2106	0.2208	0.3633	0.2946	2.5716	-2.3776
	Prob.	0.2036	0.7456	0.7852	0.7666	0.9970	0.0185
		n0	n0	n0	n0	n0	**
	At First Difference	d(LINF)	d(LM2)	d(LOIL)	d(LGOV)	d(EXE)	d(GROWTH)
With Constant	t-Statistic	- 8.8305	-5.1594	-6.3677	-5.1579	-4.2620	-10.4070
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0001	0.0016	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	- 8.7846	-5.0919	-6.3819	-5.0028	-4.1841	-10.2742
	Prob.	0.0000	0.0009	0.0000	0.0011	0.0102	0.0000
		***	***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	- 8.8736	-5.2135	-6.4074	-5.1632	-3.5160	-10.5786
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0008	0.0000
		***	***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الطلبة بالاستعانة بمخرجات 12 EIEWS

يشير الجدول إلى أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (Level) سواء مع الثوابت أو مع الاتجاه، ما عدا متغير GROWTH الذي يُظهر دلالة معنوية قوية عند المستوى (Prob = 0.0008) غير أن جميع المتغيرات تصبح مستقرة عند الفرق الأول (First Difference) عند مستويات دلالة 1% و 5%، مما يعني أنها من الدرجة الأولى من التكامل. (1)

- اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF):

يعتبر اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dick Ey - Fuller Test - ADF) من الاختبارات الأساسية المستخدمة لتحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية، والتأكد من عدم وجود جذر وحدة يشير إلى عدم الاستقرار في البيانات. وقد تم تطبيق هذا الاختبار على المتغيرات محل الدراسة،

الجدول (02): اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
	At Level	LINF	LM2	LOIL	LGOV	EXE	GROWTH
With Constant	t-Statistic	-2.8719	-1.3226	-1.0491	-2.8054	0.5171	-4.4183
	Prob.	0.0570	0.6105	0.7270	0.0661	0.9854	0.0010
		*	n0	n0	*	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0137	-1.4233	-2.4306	-2.8357	-5.1120	-4.3671
	Prob.	0.1404	0.8397	0.3595	0.1933	0.0010	0.0062
		n0	n0	n0	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2106	0.2567	0.2598	0.2010	1.4941	-1.7861
	Prob.	0.2036	0.7559	0.7568	0.7398	0.9645	0.0706
		n0	n0	n0	n0	n0	*
With Constant	At First Difference	d(LINF)	d(LM2)	d(LOIL)	d(LGOV)	d(EXE)	d(GROWTH)
	t-Statistic	-8.6842	-5.2175	-5.6117	-5.4130	-4.3439	-6.8196
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0001	0.0013	0.0000
With Constant & Trend		***	***	***	***	***	***
	t-Statistic	-8.6344	-5.1643	-5.6567	-5.3354	-4.2714	-6.7688
	Prob.	0.0000	0.0007	0.0002	0.0004	0.0082	0.0000
Without Constant & Trend		***	***	***	***	***	***
	t-Statistic	-8.7909	-5.2690	-5.6234	-5.4717	-3.5556	-6.9131
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0007	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant MacKinnon (1996) one-sided p-values*

المصدر: من اعداد الطلبة بالاستعانة بمخرجات EViews 12

نتائج هذا الاختبار جاءت داعمة لاختبار PP ، حيث تُظهر أغلب المتغيرات عدم الاستقرار عند المستوى واستقرارها بعد أخذ الفرق الأول، مما يؤكد أن البيانات مناسبة لتطبيق نموذج ARDL الذي يتطلب وجود متغيرات من الدرجة الأولى (1) أو مختلطة مع (0) ، بشرط ألا يكون بينها متغيرات من الدرجة الثانية. (2)

المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)

الجدول رقم (03): اختبارات التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: LINF Method: ARDL Date: 05/16/25 Time: 13:32 Sample (adjusted): 1984 2023 Included observations: 40 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LM2 LOIL LGOV EXE GROWTH Fixed regressors: C Number of models evaluated: 12500 Selected Model: ARDL(3, 3, 2, 3, 4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINF(-1)	-0.321138	0.214919	-1.494227	0.1534
LINF(-2)	-0.296177	0.196088	-1.510428	0.1493
LINF(-3)	0.170171	0.169327	1.004982	0.3290
LM2	-3.215417	1.660761	-1.936111	0.0697
LM2(-1)	-1.807025	2.045570	-0.883384	0.3894
LM2(-2)	4.316713	2.302533	1.874767	0.0781
LM2(-3)	2.976629	1.862348	1.598321	0.1284
LOIL	-1.869169	0.613954	-3.044480	0.0073
LOIL(-1)	0.533955	0.661601	0.807066	0.4308
LOIL(-2)	1.793853	0.629875	2.847952	0.0111
LGOV	-1.982190	2.317375	-0.855360	0.4042
LGOV(-1)	-1.077816	3.095654	-0.348171	0.7320
LGOV(-2)	2.014185	3.367636	0.598101	0.5577
LGOV(-3)	-5.125211	2.306104	-2.222454	0.0401
EXE	-0.022851	0.028076	-0.813898	0.4270
EXE(-1)	0.012634	0.039748	0.317863	0.7545
EXE(-2)	0.087610	0.040284	2.174813	0.0441
EXE(-3)	0.020422	0.037091	0.550609	0.5891
EXE(-4)	-0.116537	0.030882	-3.773588	0.0015
GROWTH	0.075680	0.050074	1.511385	0.1491
GROWTH(-1)	-0.036520	0.055642	-0.656336	0.5204
GROWTH(-2)	-0.190997	0.051451	-3.712193	0.0017
C	10.06646	3.708852	2.714171	0.0147
R-squared	0.878592	Mean dependent var	1.768714	
Adjusted R-squared	0.721476	S.D. dependent var	0.930051	
S.E. of regression	0.490838	Akaike info criterion	1.708928	
Sum squared resid	4.095672	Schwarz criterion	2.680034	
Log likelihood	-11.17857	Hannan-Quinn criter.	2.060050	
F-statistic	5.591989	Durbin-Watson stat	1.889554	
Prob(F-statistic)	0.000336			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (03) بشكل عام إلى أن نموذج ARDL المطبق قدرة تفسيرية عالية R^2 المعدل حوالي 0.72 مع دلالة إحصائية قوية للنموذج ككل، ما يشير إلى أن المتغيرات المختارة تلعب دورا هاما في تفسير سلوك التضخم على المدى القصير والمتوسط، مع وجود تأثيرات زمنية متباينة تعكس تعقيد العلاقة الاقتصادية بين هذه المتغيرات.

اختبار الحدود: (Bounds Test)

الجدول (04) : Bounds Test

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.690777	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	40	10%	2.306	3.353
		5%	2.734	3.92
		1%	3.657	5.256

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

تظهر نتائج اختبار الحدود أن القيمة الإحصائية F بلغت 6.6908 وهي أعلى من القيمة الحرجة العليا عند مستوى 1% (5.256) ما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التضخم (LINF) والمتغيرات المستقلة الأخرى.

تقدير معلمات الأجل الطويل:

الجدول (05): الاختبار تقدير المعلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LINF)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 2, 3, 4, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/16/25 Time: 13:34				
Sample: 1980 2023				
Included observations: 40				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.06646	3.708852	2.714171	0.0147
LINF(-1)*	-1.447145	0.287374	-5.035755	0.0001
LM2(-1)	2.270900	0.851706	2.666296	0.0163
LOIL(-1)	0.458640	0.344715	1.330489	0.2009
LGOV(-1)	-6.171032	1.777553	-3.471644	0.0029
EXE(-1)	-0.018721	0.006024	-3.107439	0.0064
GROWTH(-1)	-0.151836	0.084299	-1.801173	0.0894
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	1.569228	0.718992	2.182538	0.0434
LOIL	0.316927	0.239897	1.321100	0.2040
LGOV	-4.264281	1.477513	-2.886121	0.0103
EXE	-0.012936	0.003936	-3.286674	0.0044
GROWTH	-0.104921	0.056443	-1.858897	0.0804
C	6.956082	2.424740	2.868795	0.0106
EC = LINF - (1.5692*LM2 + 0.3169*LOIL -4.2643*LGOV -0.0129*EXE -0.1049 *GROWTH + 6.9561)				

المصدر: مخرجات 12 EViews

تشير نتائج العلاقة طويلة الأجل الموضحة في الجدول رقم (05) إلى وجود تأثيرات معنوية إحصائياً لمجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. حيث يظهر متغير عرض النقد (LM2) بمعامل إيجابي دال إحصائياً، في حين تسجل كل من الإنفاق الحكومي (LGOV) وسعر الصرف الرسمي (EXE) معاملات سالبة ذات دلالة إحصائية، مما يعكس تأثيراً عكسياً على المتغير التابع. أما متغير سعر النفط (LOIL) فلم يظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية في المدى الطويل. كما أن معامل الثابت (C) كان معنوياً، مما يشير إلى وجود مستوى أساسي للمتغير التابع غير مفسر بالمتغيرات المستقلة.

تقدير معلمات الالجل القصير:

الجدول (06): تقدير المعلمات الالجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LINF)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 2, 3, 4, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/16/25 Time: 13:36				
Sample: 1980 2023				
Included observations: 40				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	0.126006	0.128469	0.980830	0.3404
D(LINF(-2))	-0.170171	0.120726	-1.409558	0.1767
D(LM2)	-3.215417	1.154566	-2.784958	0.0127
D(LM2(-1))	-7.293342	1.307803	-5.576789	0.0000
D(LM2(-2))	-2.976629	1.254540	-2.372685	0.0297
D(LOIL)	-1.869169	0.412590	-4.530331	0.0003
D(LOIL(-1))	-1.793853	0.433625	-4.136880	0.0007
D(LGOV)	-1.982190	1.444932	-1.371822	0.1880
D(LGOV(-1))	3.111026	1.647438	1.888402	0.0762
D(LGOV(-2))	5.125211	1.623687	3.156526	0.0058
D(EXE)	-0.022851	0.017817	-1.282540	0.2169
D(EXE(-1))	0.008504	0.018249	0.466016	0.6471
D(EXE(-2))	0.096114	0.021027	4.571026	0.0003
D(EXE(-3))	0.116537	0.024410	4.774057	0.0002
D(GROWTH)	0.075680	0.033637	2.249902	0.0380
D(GROWTH(-1))	0.190997	0.039300	4.859943	0.0001
CointEq(-1)*	-1.447145	0.181796	-7.960251	0.0000
R-squared	0.816150	Mean dependent var		0.011135
Adjusted R-squared	0.688254	S.D. dependent var		0.755785
S.E. of regression	0.421987	Akaike info criterion		1.408928
Sum squared resid	4.095672	Schwarz criterion		2.126702
Log likelihood	-11.17857	Hannan-Quinn criter.		1.668453
Durbin-Watson stat	1.889554			

المصدر: مخرجات 12 EViews

تبرز نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الموضحة في الجدول رقم (06) قدرة النموذج على التقاط العلاقة الديناميكية بين التغيرات في التضخم ($D(LINF)$) والمتغيرات الاقتصادية المستقلة على المدى القصير، مع دمج تأثير الانحرافات عن التوازن طويل الأجل. يشير معامل تصحيح الخطأ ($CointEq(-1)$) إلى قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً (-1.447)، $p=0.0000$ ، مما يدل على وجود علاقة توازن مستقرة بين المتغيرات. يعكس هذا المعامل سرعة تصحيح الانحرافات عن حالة التوازن، حيث يتم تعديل نحو 144.7% من الاختلال في

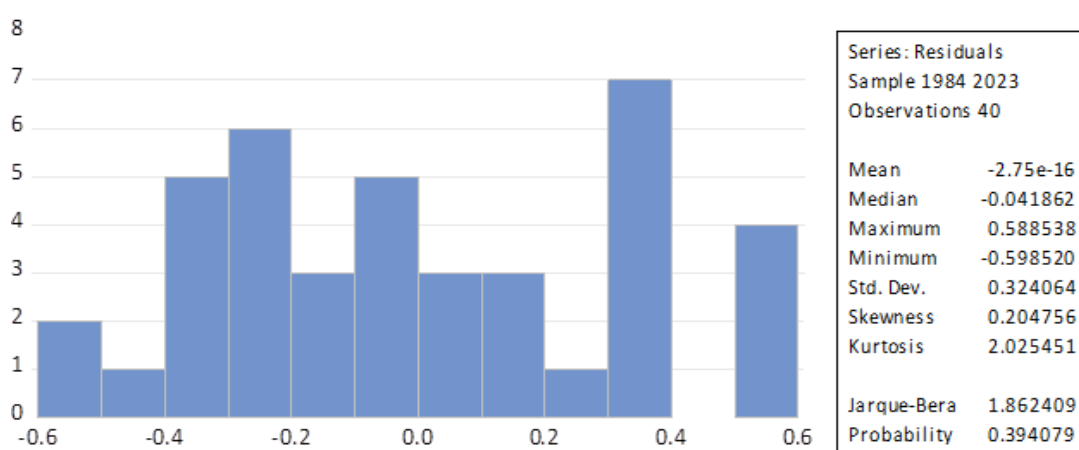
التضخم خلال فترة زمنية واحدة. وبالنظر إلى أن البيانات سنوية، فإن مدة تعديل التوازن تقدر بحوالي 0.69 سنة، أي ما يعادل نحو 8 أشهر (8.28 شهرًا)، مما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى هذه المدة تقريبًا لاستعادة التوازن بعد حدوث أي انحراف في التضخم. وتعكس هذه الفترة سرعة استجابة الاقتصاد الجزائري في تصحيح الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فيما يتعلق بالتغيرات قصيرة الأجل، تظهر المتغيرات المستقلة تأثيرات متفاوتة ومدللة إحصائيًا في عدة حالات. فعلى سبيل المثال، يظهر عرض النقد (LM2) تأثيرات سلبية قوية ومعنوية عبر الفترات الحالية والمتأخرة، مما يشير إلى أن الزيادة المفاجئة في عرض النقد ترتبط بانخفاض التضخم على المدى القصير، وهو ما قد يعكس تبني سياسات نقدية تقييدية أو تأثيرات مؤقتة في الاقتصاد. كما يظهر سعر النفط (LOIL) تأثيرًا سلبيًا معنويًا في الفترات الحالية والمتأخرة، مما يدل على أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية سلبية أو انعكاسات معقدة على التضخم.

أما الإنفاق الحكومي (LGOV)، فيظهر تأثيرات متباينة وغير معنوية في الفترات الحالية، مع تأثير إيجابي معنوي عند التأخير الثاني، مما يعكس تأثيرات متأخرة للسياسات المالية على التضخم. من جهة أخرى، يظهر سعر الصرف الرسمي (EXE) تأثيرات إيجابية معنوية عند التأخيرات الثانية والثالثة، مما يشير إلى أن تغيرات سعر الصرف قد تؤدي إلى زيادة التضخم على المدى القصير. وأخيرًا، يعكس النمو الاقتصادي (GROWTH) تأثيرًا إيجابيًا معنويًا في الفترات الحالية والمتأخرة، مما يدل على أن النمو الاقتصادي قد يصاحبه زيادة في الضغوط التضخمية قصيرة الأجل.

الاختبارات التشخيصية:

الشكل رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: (Jarque-Bera Test)



المصدر: مخرجات EViews 12

بالنسبة لاختبار Jarque-Bera، فقد أعطى قيمة إحصائية تقدر بـ 1.862، مع احتمالية (p-value) تساوي 0.3941، وهي أكبر بكثير من مستويات الدلالة المعتادة (1%، 5%، 10%). وبالتالي لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (07): اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.057810	Prob. F(2,15)	0.9440
Obs*R-squared	0.305964	Prob. Chi-Square(2)	0.8581

المصدر: رجات 12 EVIEWS

تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey لوجود الارتباط الذاتي إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج حتى التأخر الثاني، حيث أن قيمة F-statistic تبلغ 0.057810 مع مستوى معنوية مرتفع جدًا (0.9440)، مما يعني أننا لا نرفض فرضية عدم. كما أن اختبار Obs*R-squared يعطي نتيجة مشابهة مع قيمة إحصائية قدرها 0.305964 واحتمالية 0.8581. عليه، فإن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وهو ما يعزز موثوقية نتائج تقدير نموذج ARDL.

الجدول (08): اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

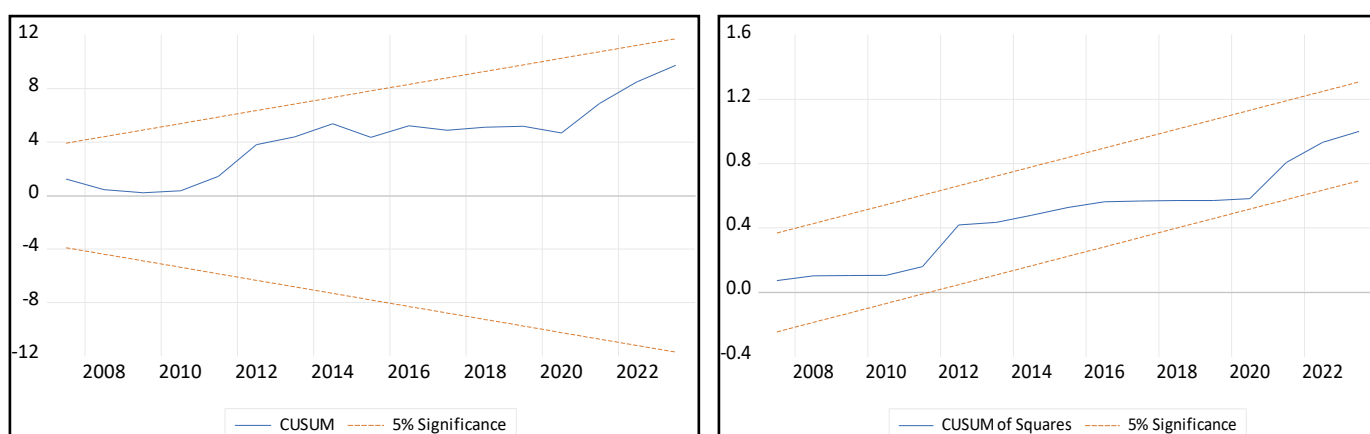
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.259572	Prob. F(1,37)	0.2690
Obs*R-squared	1.283949	Prob. Chi-Square(1)	0.2572

المصدر: مخرجات 12 EVIEWS

تشير نتائج اختبار ARCH إلى عدم وجود تغير في التباين (heteroskedasticity) في النموذج، حيث أن قيمة F-statistic تبلغ 1.259572 مع احتمالية 0.2690، وهي غير دالة إحصائياً عند مستويات الثقة المعتادة (1% أو 5% أو حتى 10%). كما تدعم نتيجة إحصائية $Obs \cdot R\text{-squared}$ هذا الاستنتاج، حيث بلغت 1.283949 مع احتمالية 0.2572. وبناءً عليه، يمكن القول إن تباين الأخطاء في النموذج مستقر، مما يعزز من كفاءة النموذج.

اختبار جودة النموذج:

الشكل رقم (07): اختبار الاستقرار CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات EViews 12

يتضح من الشكل أن منحنى CUSUM و CUSUM of Squares بقيا ضمن حدود الثقة طوال فترة الدراسة، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مفاجئة في العلاقة بين المتغيرات المدروسة خلال هذه الفترة. هذه النتيجة تعزز من موثوقية النموذج ومن صلاحيته للتحليل الديناميكي والتنبؤ، كما تدل على أن النموذج ملائم من حيث المواصفات البنيوية ولا يعاني من مشكلة تغير المعاملات بمرور الوقت.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة القياسية

أظهرت نتائج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم (LINF) ومجموعة من المحددات الكلية تشمل عرض النقود (LM2)، أسعار النفط (LOIL)، الإنفاق الحكومي (LGOV)، سعر الصرف الرسمي (EXE)، والنمو الاقتصادي (GROWTH). وقد جاء معامل التصحيح الذاتي (ECM) بقيمة سالبة و معنوية بلغت (-1.4471)، ما يدل على سرعة مرتفعة جدًا في تعديل الاختلالات قصيرة الأجل نحو التوازن طويل الأجل، وهو ما يعكس ديناميكية حساسة لاقتصاد ريعي غير متنوع مثل الاقتصاد الجزائري. حيث كانت نتائج المتغيرات الاقتصادية المدروسة على النحو التالي:

- عرض النقود يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على التضخم في الأجل الطويل، فيما يبدو أن له تأثيرًا سلبيًا في بعض التأخيرات قصيرة الأجل، ما قد يُفسّر بكون التوسع النقدي لا يظهر أثره التضخمي فورًا بل يتراكم عبر الزمن. هذا يؤكد الطابع النقدي للتضخم في الجزائر، خاصة في ظل التمويل غير التقليدي الذي تبنته الجزائر منذ 2017، حيث شهدت الكتلة النقدية نموًا غير مدعوم بإنتاج فعلي، ما زاد من الضغوط التضخمية على المستوى العام للأسعار، وتتسق هذه النتيجة مع ما خلص إليه (Friedman 1970) الذي اعتبر التضخم ظاهرة نقدية في جوهرها، كما دعمها محليا الزهراوي (2021)، الذي بين أن النمو النقدي في الجزائر كان العامل الأبرز في ارتفاع الأسعار، خصوصًا بعد تحرير السوق المالية نسبيًا وضعف فعالية أدوات السياسة النقدية.

- على عكس المتوقع، لم تكن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم معنوية في الأجل الطويل، لكنها ظهرت سلبية ومعنوية في الأجل القصير، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري كمُصدّر للنفط يعتمد على العائدات النفطية لتمويل الواردات ودعم الأسعار داخليًا. فحين ترتفع أسعار النفط عالميًا، تتحسن الوضعية المالية للدولة، وتتمكن من تثبيت الأسعار عبر دعم مباشر أو غير مباشر، مما يُفسر الأثر الانكماشى المؤقت على التضخم، هذه النتائج تتوافق مع (Hamilton 2003) و (Céspedes et al. 2005)، واللذين أثبتا أن الدول الريعية لا تتأثر مباشرة بارتفاع أسعار النفط من جهة التضخم، لأن أثر النفط يُدار عبر أدوات مالية كالدم. محليًا، توصل بن صويلح (2020) إلى أن أثر أسعار النفط على التضخم في الجزائر كان غير مباشر، ويتوقف على سياسات الدعم والأسعار الإدارية.

- أظهرت النتائج أيضًا أن الإنفاق الحكومي له أثر سلبي ومعنوي على التضخم في الأجل الطويل، ما يُعد نتيجة غير تقليدية ولكنها مفهومة في السياق الجزائري، حيث يوجّه الجزء الأكبر من الميزانية العمومية نحو دعم الأسعار والقطاعات الاجتماعية (السكن، الصحة، التعليم). في مثل هذه البيئة، لا يؤدي ارتفاع الإنفاق بالضرورة إلى زيادة التضخم، بل قد يحدّ منه عبر كبح تكاليف المعيشة وتحقيق استقرار اجتماعي. حيث تتسق

هذه النتيجة مع (Barro (1990 و (Tanzi & Schuknecht (2000 اللذين أكدا أن تأثير الإنفاق الحكومي على الأسعار يتوقف على نوعية الإنفاق وتوجهاته. أما محلياً، فقد أكدت دراسة عبد اللاوي (2019) أن طبيعة تدخل الدولة في السوق واحتكارها لأسعار المواد الأساسية يجعل من الأثر التضخمي للإنفاق غير مباشر وربما معكوس في بعض الحالات.

- أثبتت النتائج وجود علاقة سالبة ومعنوية في الأجل الطويل، وعلاقة موجبة ومعنوية في الأجل القصير بين سعر الصرف والتضخم، ما يعكس التأثير المركب لتقلبات العملة المحلية على الأسعار. فعلى المدى القصير، يُسبب انخفاض قيمة الدينار ارتفاعاً في تكلفة الواردات، ما يؤدي إلى تضخم مستورد واضح. أما على المدى الطويل، فقد يكون خفض الدينار مدفوعاً بسياسات تهدف إلى تحفيز الصادرات وتقليص الاستيراد، مما يخلق توازناً في سوق السلع ويقلل من الضغط التضخمي.

وهذه النتائج مدعومة بدراسة (Dornbusch (1987 و (Kandil & Mirzaie (2002 اللتين أظهرتا أن الدول النامية ذات الاعتماد المرتفع على الاستيراد تعاني من تضخم مستورد بمجرد تدهور سعر صرفها الرسمي. ويدعمها محلياً ما توصلت إليه دراسة بوعافية (2020)، التي بينت أن تخفيض الدينار كان له أثر تضخمي مباشر على سلة الاستهلاك الأساسي.

- أما بالنمو الاقتصادي (GROWTH) أظهرت النتائج علاقة سلبية في الأجل الطويل وموجبة في الأجل القصير بين النمو الاقتصادي والتضخم، مما يشير إلى أن النشاط الاقتصادي في الجزائر عندما يكون قصير الأجل وغير شامل قد يتسبب في ضغوط على الأسعار، أما عندما يكون مستداماً ومرتبباً بزيادة العرض الكلي، فإنه يُسهم في تخفيف التضخم. هذا يعكس بوضوح أثر هيكل النمو، حيث يظل هشاً وغير متنوع في الجزائر، ومقيدا بالطلب الداخلي والدعم العمومي بدلاً من أن يكون ناتجاً عن تحسين العرض وليس فقط الطلب. أما محلياً، فأكدت دراسة بن طيب (2001) و (Bruno & Easterly (1998، اللذين بينا أن النمو المعتدل والمنضبط يُسهم في تقليص التضخم حين يكون ناتجاً عن تحسين العرض وليس فقط الطلب. أما محلياً، فأكدت دراسة بن طيب (2020) أن النمو الحقيقي في الجزائر يظل عاجزاً عن خفض التضخم في حال غياب قاعدة إنتاجية قوية وموجهة للتصدير.

- تظهر هذه النتائج بشكل واضح أن التضخم في الجزائر هو ظاهرة متعددة الأبعاد، يتأثر بالسياسات النقدية، بتقلبات الأسواق الخارجية، بهيكل الإنفاق العمومي، وبطبيعة النمو الاقتصادي. العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المدروسة تبرز ضرورة التنسيق بين السياسات العامة، وعدم الاعتماد فقط على أدوات نقدية أو سعرية منفردة.

خلاصة:

من خلال التحليل القياسي لمحددات التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2023)، أظهرت النتائج توافقًا كبيرًا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، حيث تأكد تأثير كل من عرض النقود وأسعار النفط ومعدل الصرف والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار. وقد أثبت النموذج المُقدَّر وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، مما يؤكد الطابع البنيوي للتضخم في الاقتصاد الجزائري، ويبرز تبعيته للقطاع النفطي والتقلبات النقدية.

كما أظهر اختبار الحدود (Bounds Test) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين كشفت نتائج معامل التصحيح الخطأ عن سرعة نسبية في عودة التوازن إلى المسار الطويل الأجل بعد حدوث الصدمات. وبذلك، تُبرز هذه النتائج أهمية تبني سياسات اقتصادية كلية منسقة بين السياسة النقدية والمالية، لضبط مستويات التضخم، والحد من هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية، لا سيما النفطية منها.



خاتمة



خاتمة:

في ختام هذه المذكرة، التي تناولت موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر، حاولنا الربط بين الجانب النظري والتحليل القياسي لفهم طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين في ظل خصوصيات الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز.

في الجانب النظري، قمنا بعرض الإطار العام لسوق النفط، والعوامل التي تؤثر في أسعاره، بالإضافة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي تفسر التضخم، خصوصاً تلك التي تركز على دور السياسة النقدية وسلوك الدولة في التعامل مع التقلبات الاقتصادية.

أما في الجانب التطبيقي، فتم استخدام نموذج ARDL لدراسة العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة. وقد أظهرت النتائج أن:

أما على المستوى التطبيقي القياسي، فقد تم بناء نموذج ARDL لقياس العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة. وقد خلص النموذج إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: وجود علاقة معنوية في الأجل القصير بين أسعار النفط والتضخم، وقد تأكدت من خلال نتائج النموذج، حيث تبين أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلباً على معدل التضخم في الأجل القصير، بسبب زيادة الإيرادات الحكومية، ما يسمح بتمويل الواردات ودعم الأسعار، فينعكس ذلك على تخفيف الضغوط التضخمية مؤقتاً.

الفرضية الثانية: عدم وجود علاقة معنوية بين أسعار النفط والتضخم في الأجل الطويل، حيث لم تظهر النتائج وجود ارتباط مستمر ومباشر بين المتغيرين. ويُفسّر ذلك بخضوع تأثير النفط لتداخل عوامل أخرى كعرض النقود، وسعر الصرف، والإنفاق الحكومي، مما يشير إلى محدودية أثر أسعار النفط بشكل مستقل، ويدل على هشاشة الهيكل الاقتصادي المحلي واعتماده على عوامل خارجية.

بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر تختلف عن التصور التقليدي، حيث لا تؤدي دائماً ارتفاعات أسعار النفط إلى زيادة التضخم، بل يمكن أن تساهم في كبحه مؤقتاً بفضل تدخل الدولة. لكن هذا النموذج يكشف أيضاً عن هشاشة الاقتصاد الوطني، الذي لا يزال مرتبطاً بشكل كبير بتقلبات الأسواق الخارجية.

وعليه، خلصت المذكرة إلى اقتراح مجموعة من الحلول والتوصيات التي نتمنى اننا وفقنا في طرحها، والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

عرض النقود :اعتماد سياسة نقدية متوازنة تقوم على وقف التمويل غير التقليدي وتفعيل أدوات ضبط السيولة. أسعار النفط :تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على المحروقات عبر استراتيجيات تحوُّط واستثمار في قطاعات بديلة.

الإنفاق العمومي :توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية مع اعتماد مقاربة قائمة على مؤشرات أداء. سعر الصرف :تطبيق نظام صرف مرن ومدار تدريجيًا مع تحفيز الإنتاج المحلي وتقليص السوق الموازية للعملة.

النمو الاقتصادي :تحسين مناخ الاستثمار، دعم الابتكار والرقمنة، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن تحقيق هذه الأهداف يعد خطوة أساسية للانتقال نحو نموذج اقتصادي متنوع ومستدام، قادر على مواجهة الأزمات وتقلبات الأسواق العالمية، وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي في المدى القريب والبعيد. وتشكل النتائج المتوصل اليها أساسا عمليا لتوصيات السياسة الاقتصادية، وتفتح المجال أمام دراسات لاحقة أكثر تفصيلا باستخدام نماذج ديناميكية أكثر تطورا أو بيانات ربع سنوية لزيادة دقة التقدير والتحليل.



الملاحق



ANNE	OIL PRICE	Inflation Rate (%)	GOV(%)	RER	M2	growth
1980	36,8	9,52	15,2	314,48045	57,5624609	0,79060697
1981	35,9	14,65	15,0992683	349,352263	57,0292577	2,99999609
1982	33	6,54	16,1849717	365,442734	66,4210042	6,40000411
1983	29,6	5,97	16,2173733	383,279273	70,9995722	5,40000302
1984	28,7	8,12	16,0313902	417,542599	72,7641995	5,59999653
1985	27,5	10,48	16,7181584	449,822616	76,8486054	3,69999725
1986	14,4	12,37	18,9983304	415,339727	75,7983276	0,4000001
1987	18,4	7,44	19,4315721	367,429928	79,6713009	-0,69999753
1988	15	5,91	20,1144485	304,027225	83,8240308	-1,00000549
1989	18,2	9,3	18,0014175	260,789965	72,7963609	4,40000216
1990	23,71	16,65	16,0669306	220,960878	61,7711404	0,80000058
1991	20,08	25,89	14,7187691	131,787541	49,1113099	-1,20000059
1992	19,36	31,67	16,0179356	135,152019	51,9419948	1,8000023
1993	17,08	20,54	17,3241859	162,120597	50,1014581	-2,10000076
1994	15,96	29,05	17,8746231	139,984304	45,3186723	-0,89999655
1995	17,2	29,78	16,7637898	117,348053	37,1694458	3,79999479
1996	20,81	18,68	15,7743188	119,573673	33,0058365	4,09999847
1997	19,31	5,73	16,5383786	129,083391	36,0814341	1,09999994
1998	13,13	4,95	17,7919085	135,456014	42,3768224	5,10000361
1999	18,11	2,65	16,7872348	125,227362	42,2077032	3,20000155
2000	28,85	0,34	13,5839456	119,329643	37,8297248	3,8
2001	24,71	4,23	15,1061981	123,279203	52,3817644	3
2002	25,12	1,42	15,8283011	114,300913	57,8750799	5,4
2003	28,78	4,27	15,1191333	103,012078	58,0159637	6,5
2004	38,23	3,96	13,9668642	103,445834	55,0218644	4,5
2005	54,68	1,38	12,4253616	101,668779	51,8925611	5,4
2006	65,6	2,31	11,9514452	101,242547	54,4649955	2,9
2007	72,65	3,68	12,3881656	99,8671459	60,7173628	3,1
2008	97,33	4,86	13,7657607	102,230737	59,7094462	2,5
2009	61,58	5,74	16,3715688	100,261782	66,7819217	1,2
2010	79,81	3,91	16,9633057	100	62,6156393	4,8
2011	111,54	4,52	20,1129066	99,1232525	62,3509796	3
2012	112,01	8,89	19,7502926	103,909995	62,5440246	2,4
2013	108,96	3,25	18,5350804	101,798433	65,5009855	2,6
2014	99,35	2,92	18,9932826	102,924633	70,9674793	4,1
2015	53,02	4,78	20,5244656	96,5735738	72,5912033	3,2
2016	45,08	6,4	20,0218426	95,5858652	69,838071	3,9
2017	54,89	5,59	18,8290422	97,8048764	71,0633952	1,5
2018	71,61	4,27	17,4037118	93,5167705	73,3416776	1,4
2019	64,2	1,95	18,2610261	95,4484822	71,5054717	0,9
2020	43,33	2,42	19,8031597	91,220698	84,8717889	-5
2021	70,83	7,23	18,4286289	86,7985439	79,8260318	3,8
2022	99	9,27	16,5359089	92,3277181	71,6469589	3,6
2023	82,32	9,32	17,9279466	102,311048	72,3307737	4,1



قائمة المصادر والمراجع



المصادر و المراجع:

1. الافندي, م. أ. (2009). *النقود و البنوك. صنعاء: مديرية الكتب و الطبوعات الجامعية.*
2. الافندي, م. أ. (2012). *مبادئ الاقتصاد الكلي. صنعاء: دار الكتاب الجامعي.*
3. الجمارك, ا. م. (s.d.). *التجارة الخارجية الجزائرية.*
4. الحميد, ع. ا. (2007). *اقتصاديات النقود و البنوك. الاسكندرية: الدار الجامعية.*
5. الحميد, ع. ا. (2013). *السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي. الاسكندرية: الدار الجامعية.*
6. الحوراني, أ. م. (2014). *النقود و المصارف. سوريا: جامعة دمشق.*
7. الدوري, م. أ. (1983). *محاضرات في الاقتصاد البترولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.*
8. الرحمان, ا. ع & ,حربي , م. (1999). *مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد. عمان: دار وائل للنشر.*
9. الرومي, ن. (2000). *منظمة الاوبك واسعار النفط العالمي. ليبيا: دار الجامعية للنشر والتوزيع والاعلام.*
10. العارفة, ح. ب. (2018). *تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر. الجزائر: جامعة الاغواط.*
11. العامري, س. ج. (2014). *محاسبة التضخم بين النظرية و التطبيق-الطبعة الثانية. عمان: دار زهان للطباعة و النشر و التوزيع.*
12. العبادي, ع. ا. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.*
13. العيداني, ا. (2015). *دراماتيكية انخفاض أسعار النفط. كلية العلوم الاقتصادية جامعة المدينة.*
14. الوادي, م. ح. (2007). *الاقتصاد الكلي تحليل النظري و التطبيقي. عمان: دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة.*
15. الوادي, م. ح. (2010). *النقود و المصارف. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة.*
16. أمل, ر. (2013). *مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة. ورقة: اطروحة دكتوراة جامعة قصدي مرباح.*

17. بغداد, ك. (2005). *نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر*. بسكرة: العلوم الانسانية جامعة بسكرة.
18. بوفلح, ن. (2001). *دور الصندوق السياسي في تمويل اقتصاديات الدول النفطية*. الجزائر: اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر.
19. بولحية, ع. (2011). *دراسة قياسية لبرنامج دعم الانعاش المطبق في الجزائر*. جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير.
20. تومي, ص. (2016). *دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية*. الجزائر.
21. حدو, ف. ب. (2016). *التضخم النقدي وعلاجه في الاقتصاد الاسلامي*. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
22. حسين, س. (2013). *مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
23. حسين, غ. (2000). *التضخم المالي*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
24. حسين, ه. ع. (1992). *اقتصادية الموارد الطبيعية*. بغداد.
25. حيرش, س. (2001). *التضخم و انعكاساته على الجزائر*. الجلفة- الجزائر: جامعة زيان عاشور.
26. خادية, ب. ع. & حاكمي بوحفص. (2021). *قياس تأثير أسعار النفط على ادارة العوائد النفطية في الجزائر*. جامعة وهران 2: مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية و المالية.
27. خصاونة, ص. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. عمان: دار وائل للنشر.
28. خطيب, ف. ب. (2015). *دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. جدة: خوارزم العلمية للنشر و التوزيع.
29. دنيا, ش. أ. (2017). *النقود و التضخم*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
30. دنيا, ش. أ. (2017). *النقود و التضخم*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
31. رزيقة, م. (2021). *انتقال أسعار النفط الى التضخم في الجزائر*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
32. زكي, ر. (1994). *أزمة القروض الدولية*. القاهرة: دار المستقبل العربي.

33. زياد، ع. (1982). *النقد والمصارف*. حلب.
34. شرف، ك. (1994). *النقد و المصارف*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
35. صالح، ت. (2004). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: دار اسامة للنشر والتوزيع.
36. صالح، ت. (s.d.). *مبادئ*.
37. عبدالله، خ. أ. (2020). *محاسبة النفط*. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
38. عطوان، م. (1989). *النظريات النقدية*. قسنطينة: دار البعث للطباعة و النشر.
39. قتال، ع. ا. (جوان 2017). *(أثر مؤشر التضخم على زيادة أسعار المواد الغذائية*. الجزائر: جامعة فارس يحي.
40. قناوي، ع. (2005). *أساسيات في النقد و البنوك*. دار العلم للنشر و التوزيع.
41. قويدري، ب. (2009). *انعكاسات تقلبات أسعار البترول*. شلف: رسالة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي.
42. كنعان، ع. (2012). *النقد و الصيرفة و السياسة النقدية*. لبنان: دار المهل اللبناني للطباعة و النشر.
43. للجزائر، ا. ا. (2016). *التقرير السنوي لبنك الجزائر*.
44. محمد، ز. (2018). *محددات التضخم قصيرة المدى في الجزائر*. جامعة المسيلة.
45. محمد، ف. (2017). *تقنيات السياسة النقدية الحديثة في معالجة التضخم*. الجزائر: جامعة خميس مليانة.
46. محمود، س. (1989). *النظريات و السياسات النقدية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
47. مندور، أ. م. (2004). *مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. الاسكندرية: الناشر لقسم الاقتصاد.
48. مولود، ب. (2009). *العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر*. جامعة الجزائر.
49. ميهوب، م. (1990). *محددات التضخم في الجزائر*. الجلفة: جامعة زيان عاشور.
50. نجى، ع. ع. (2008). *النظرية الكلية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

51. هاني, ح. ب. (2003). *اقتصاديات النقود و البنوك*. الاردن.
52. هتهات, ا. (2006). *دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر*. ورقة: مذكرة ماجيستر غير منشورة.
53. هني, أ. (1991). *دروس في التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.